



Munich Personal RePEc Archive

Tyrannical Greed and National Disintegration of the Sudanese Nation

Mohamed, Issam A.W.

Department of Economics, Al Neelain University, Khartoum, Sudan

2010

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/31812/>
MPRA Paper No. 31812, posted 25 Jun 2011 01:27 UTC

Tyrannical Greed and National Disintegration of the Sudanese Nation

Professor Dr. Issam A.W. Mohamed¹

Abstract

The present paper is part of unpublished book divided into three interrelated manuscripts that analyze the collapse of the Sudan. The current paper conclude that the decision of the International Criminal Court to arrest President Bashir triggered a process for the disintegration of an unprecedented tyrannical regime that embezzled the Sudanese nation under the pretext of imposing Islamic Sharia Laws. However, there is a pronounced prominent conflict manifested here which is the question whether it was a real Islamic laws, or was it only a powerful tool to control the country. The dogma imposed hegemonic regime that extracted all economic surplus, sequestered civil rights and committed genocide in all the country's regions. The result is that the country has been de facto division and disintegration process². Moreover, a vacuum of institutional interregnum was generated because of the failed state.

http://papers.ssrn.com/sol3/JelJour_results.cfm?npage=5&form_name=journalBrowse&journal_id=912330&Network=no&SortOrder=ab_approval_date&stype=desc&lim=false&selectedOption=6

1. مقدمة

هذه الورقة مستمدة من الجزء الثاني من ثلاثة وثائق متداخلة كتبها عن أحداث جسام مرت بهذه الأمة . عنوان الأولي كان **محنة أمة** التي وصفت الآثار المترتبة علي إصدار قرار المحكمة الجنائية بالقبض علي البشير علي خلفية مجازر دارفور . وهذه هي الوثيقة الثانية التي تستقرأ متغيرات وردت في الوثيقة الأولى وأخري لاحقة وتحمل عنوان **يوميات إنهيار أمة** . وهي تتناول الآثار العميقة التي نتجت عنها وأهمها إنهيار عقد الأمة . ولا يغي العنوان الإنهيار الاقتصادي والعسكري فقط بل النفسي والمعنوي أيضاً وتردي البلاد في فراغ مؤسسي كامل³ . في بداية كتابتي لهذه الوثائق قابلتني مشكلة أخلاقية ونفسية عارمة ، أعلم أنها تعتمر في قلب الكثيرين من أبناء الأمة . وأهم معالمها هي وصفي لأعضاء هذا النظام بأنهم إسلاميين وأن تنظيمهم هو الجبهة أو الحركة الإسلامية . لا أستخدم الكلمة الشائعة لوصف أعضاء هذا النظام وهي الإسلامويين . ولعلي أفعل هذا لأن الله وحده بالسر عليم وهو علام النفوس . ولا أحبذ النظر ووصف آخرين بالخروج علي الدين ولا التكفير حتي رغم أنني أراهم خرجوا عن تعاليم الدين السمح وأهمها الرحمة والتراحم . وقد عانوا الشعب السوداني وإستعبوده ونهبوا ثرواته . وفي هذا الصياغ ، نجحوا في إفقاره وإجاعته بكل معني الكلمة . لا أستنتي منهم أحداً ، ولكني قد أكون مخطئاً لأنني أعرف الكثيرين من أعضاء الحركة الإسلامية الذين أخرجوا من السلطة تدريجياً بعد 30 يونيو 1989 . ولعل الشيخ حسن الترابي كان علي مساق مختلف حين خطط للإنتقال ولكنه بلاشك كان يرغب في العودة ولو جزئياً إلي الديموقراطية . إنقلبت عليه الأمور حين كشرت مجموعة العشرة وأخرج من السلطة إلي المحبس . وتتناقض معرفتي بالإسلام وبأبناء أمتي بما ضرب الأمقي مقتل حين ضُربت العقيدة بفساد السلطة وأبيدت مئات الألوف من غير المسلمين في الجنوب والمسلمين في دارفور ونهب المال العام والخاص عنوةً وقانوناً في بلد فقدت بنيتها الأخلاقية وصارت مشاعراً للقليلين .

سادت أعضاء هذا النظام روح انتقامية ونزعة الاقتلاع التي لا تتبع إسلامياً . فإذا كان أبناء الشعب الذين تسودهم روح الصوفية فإن روح التسامح هي الرابية وإنما لا نهدي من نحب ولكن الله يهدي من يشاء .

2. الخلفية العامة

ساد بين فقهاء المسلمين العديد من المذاهب . ولكن السودان كان فريداً في تمسكه بالإسلام فيما يعرف بين عامة المسلمين أو ما يعرف بالإسلام الشعبي Popular Islam وكانت روح المحبة والتعايش هي السائدة . وعندما أعلنت حرب الجهاد لهداية جنوب السودان عام 1991 لم تكن مشروعة للكثيرين . وإذا كان المواجه بهذه المحنة

¹ Professor of Economics, Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111. issamawmohamed@yahoo.com

² The original paper emanates from the second part of unpublished book under the National Congress Part (NCP) and disintegration of Sudan written during the years 2008-2010. by the author.

³ Institutional Interregnum.

هو المسيحيين أو اللادينيين فتحت ظروف السودان من الفقر وإنعدام الخدمات الأساسية في الريف الذي يعاني الإستئثار النخبوي Monopolistic Elitism فلا يوجد مبرر يدفعه إلي قبول هذه الشعارات . وتسخير أبناء الأمة ومواردها كلها لخدمة النظام وأهدافه كانت بعيدة عن ما نعرفه من روح الإسلام . أما عن الوصمة الاقتصادية التي دمغت علي الأمة كلها فكانت بإسم التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق وقد كانت الأبعد عن أي ما يتصل بالإسلام . بل أن المبادئ الاشتراكية التي أعتقل منتسبها في زنزين بيوت الأشباح وعذبوا عذاباً لا يمكن أن يقره الإسلام ، كانوا الأقرب إلي روح الإسلام . ومفهومي الأساسي هو أن الإسلام هو أبو الاشتراكية وفكره هو السباق في دعوته لتحرير الانسان والتعايش والتكافل والتماسك الاجتماعي . ولا يسئ إليه أكثر من ما فعله هذا النظام من الإختام بعرق وموارد وثروات هذه البلاد . والمدهش أنه تحت ظلال حكم الانقاذ صممت الغالبية من النخبة السودانية بل انخرطت نسبة كبيرة منها تحت أجنحة النظام . طول فترة الظلم وتوغله في نهب البلاد حتمَ الثورة . في جنوب البلاد أصبح الانفصال بعد استفتاء يناير 2011 واقعاً ، به أو بدونه ، وكان هو الإختيار المنظور والحتمي . ولكن رغم الغضب واليأس من ممارسات النظام فإن المعارضة في شمال السودان ظلت مشتتة وبدون فكر واضح ولم تكن معارضتها المسلحة ذات وزن مؤثر علي مجريات الأمور وفي النهاية تصالحت مع النظام . وعقدت إتفاقيات لم تنفذ ولا أحترمت ودخل قسماً كبيراً من المعارضة الشمالية في تحالفات مع المؤتمر الوطني واشترك في حكوماته .

بدأ التمرد في غرب السودان بصورة قوية وأصبح شوكة صلبة في خسر النظام حتي دخل في إتفاقية أبوجا . وتصالح قسماً منه مع النظام ولكن هذا لم يعني موت المعارضة في غرب البلاد . وارتبط ظهور قسماً من المعارضة المسلحة بمعارضة الحليف السابق خليل إبراهيم ، وقيل أنها تحت قيادة مدير ومنظر الانقاذ حسن الترابي الذي أقصي عن السلطة . وأثر خلافه مع النظام عن حركة العدل والمساواة في دارفور التي أصبحت الشوكة الغائرة في قلب الحكومة والمهدد الأول لوجوده في البلاد .

السبب الرئيسي لقبول الأمة بإنقلاب الإنقاذ كان ضيق الشعب السوداني بمآلات الأمور بعد ثورة أبريل 1985 وخيبة الأمل كان في أداء ديموقراطية الأحزاب كبيراً . وقد تدهورت الأحوال المعيشية إلي الحضيض وصارت صفوف المواد التموينية هي عنوان الشوارع السوداني ، رغيف العيش والدقيق وأنبوبة الغاز وصف وقود السيارات . . إلخ . وفوق كل ذلك انهيار اتفاق الميرغني-جارانج لإحلال السلام في الجنوب . أحوال القوات المسلحة كانت سيئة وكانت تقاتل في جنوب السودان تحت ظروف قاهرة . كانت تعيش بدون إمدادات طعام وتنقصها الذخيرة والطعام وكل الخدمات اللوجيستية وتليس الأسمال . ورغم نزيه الدماء كانت القوات المسلحة صامدة والأمة متوحدة الحدود . الإتفاقية كانت عادلة للطرفين ومشروعاً لإنهاء الصراع وتوحيداً للقطر وكانت مقدمة لبناء الدولة السودانية وتأسيس نظام عادل . وإنهيارها كان مخيباً لآمال للشعب الذي طمح في سلام مستدام وظروف معيشية مقبولة إنسانياً .

في صباح الجمعة 30 يونيو 1989 وقع انقلاب عسكري نفذته الجبهة القومية الإسلامية . كان الانقلاب واضحاً من عنوانه رغم مسرحية اعتقال حسن الترابي ضمن زعماء المعارضة . جاء الانقلاب بإسم المشروع الحضاري مستهدفاً إجتماعات الأحزاب السياسية من جذورها . وحدث إنقلاب الإنقاذ أنتج بيانات وأحداث ترد هنا وتجتمع في هيكل عنوانه **حكم قاسي** جثم علي صدر السودان لأكثر من حقبتين . واستنتج هذه الوثيقة يأتي عكس ما قاله محللين وطنيين وأجانب أن أفراد النظام أذكياهم لأنهم قد نجحوا في البقاء قابضين علي السلطة لما يزيد علي عقدين من الزمان . وهم ليسوا كذلك بل أغبياء لدرجة عظيمة . ولكنهم كانوا قساة إلي أقصي الحدود ومكنهم هذا من تحقيق أهدافهم وبرامجهم . وقد أعمتهم السلطة والجشع الاقتصادي حتي أوردوا البلاد إلي التهلكة أو أصبحت قاب قوسين منها .

3. أستار الخداع

القاعدة المحورية للنظام كانت تتغذي من متلازمة الخداع Deceit Syndrome الذي إعتد عليه النظام في تنفيذ أهدافه وقد بدأ من همسته الأولى بمسرحية اعتقال الشيخ والمخطط حسن الترابي . وإستمر النظام في الكذب علي أبناء الأمة بصورة ممنهجة ولم يتوقف عن ذلك حتي عندما كان علي شفير الإندثار . إتبع في ذلك منهجية هتلرية إعتمدت في السابق علي إمكانية خداع الجموع ليصدقوا الكذبات الكبيرة . وقد إستند إلي الإرهاب السلطوي لتغذية أكاذيبه وهذا كان نفس منهج حكم نظام الإنقاذ⁴ .

قبل الشعب السوداني ورحب بالإنقاذ ، وقبوله كان علي أساس أنها تمثل حلماً بتحقيق ثورة علي الضنك وأملاً أن تكون نهضة حقيقية تتمثل في مفاهيم مقبولة . أهم هذه المفاهيم هو أن الانقلاب كان خلاصاً من حكومات متآكلة استخدمت هياكل سياسية عديدة وكلها فشلت في إدارة البلاد . وكان الظن أنه يمكن إنشاء دولة علي أسس إسلامية وهذا حقيقةً نظاماً لم يجرب من قبل فيما سبق من أنظمة تعاقبت علي البلاد . وإذا كانت الجدلية أن نميري قد سبق وجرب ذلك ، فإن الكل كان مدركاً أن شريعته كانت مزيفة . والواقع أن نميري سعي لضمان دعم الأمة بأي صورة وحاول نبيله بالبيعة والأيمان المغلظة . ولكن قاعدة القبول لم تكن حقيقية ولم يكن أحداً يؤمن

⁴ The great masses of the people will more easily fall victims to a great lie than to a small one. Adolf Hitler.

بأنه شخصية إسلامية يمكن القبول بها . الثورة الإسلامية الأولى قبل ألفا وأربعمائة عاما كان قائدها محمدا \$ وأخذت كل مراحلها الطبيعية وعادت في فتوتها بالخير لأمة المسلمين وغير المسلمين . علي أن التاريخ تجاهل المعاني الحقيقية للثورة الإسلامية الأولى فقد مثلت معاني جميلة في مطلعها وتوحيدا لآمال الأمة . تكرار هذه التجربة بشكل الإنقاذ كان محبطاً والنتيجة هي أن الوضع الحالي أصبح تجسيد لأمة مريضة كما يستشف من آثار هيمنة السطوة وفقدان القاعدة الأخلاقية . وأصبحت التجربة لا تمثل إلا تبشيرا بتفتت وزوال موشك الحدوث . وشعارات الإنقاذ كانت محاولة لتجسيد للأحلام القديمة للثورة الإسلامية وقد قبل بها الشعب السوداني وكانت له آمالا عريضة ولكن النتيجة اللاحقة كانت كارثية عليه . وقد همش النظام الذي نتج عنه الأمة بكاملها وحاول تهميش الواقع الحزبي في السودان وفرض هيمنته كليا بسلطة باغية ، ولكن بعد عشرين عاما اعترف النظام مجددا بالأحزاب السياسية السودانية . وفي الواقع الحالي تواصل قوي المعارضة المعركة ، ولو بضعف من أجل انتزاع التحول الديمقراطي الكامل والتنفيذ الفعلي لاتفاقيات نيفاشا والقاهرة وغيرها من الاتفاقيات والحل الشامل والعدل لقضية دارفور وتحسين الأحوال المعيشية . علي أن الوضع الحالي للأزمة السياسية في السودان ذهب إلي أبعد من اقتراح حلول مثل تغيير النظام أو العودة إلي الديمقراطية . وهناك آثار ورواسب قديمة تأثرت بما سبق من التراكمات السابقة لتجارب مع الحركة السياسية والفكرية السودانية . منها الصراع ضد دكتاتورية المؤسسة العسكرية بشكلها الصرف كما حدث إبان حكم عبود ونميري في مرحلته الأولى قبل لجوئه إلي فرض الشريعة الإسلامية وأحكامها . ثم أتت الإنقاذ وفرضت صورة من الإسلام السياسي وحولت غرس شعارات الدين في أركان النظام بصورة صريحة علي البلاد . وضافت بالحقوق الديمقراطية للجماهير وسعت لمصادرتها . والنظام الذي كان عنوانه الدين الحنيف صادر الحقوق والحريات اختمرت نواته عن التكفير والصراعات الدموية .

الدولة الفاشلة Failed State هو تعبير أكاديمي استخدمه العديد من الباحثين وتم توثيقه في العديد من الأعمال . وأطروحة نعوم تشومسكي (1986) عن الدولة الفاشلة تصوره بما لا يدع مجال لشك أنه مطابقاً لواقع النظام السودانية الحالي⁵ . فعلي الصعيد السياسي نجد أن نظام الحزب الواحد عبر عن الشمولية المسيطرة علي مفصل النظام وقد شن حرباً شعواء علي شعبه بهدف تشريدهم وقتلهم ولهدف واضح . هو السلطة والمال . وأصل ذلك انتشار الحروب العرقية الداخلية والعصبيات وإنعدام الاستقرار والأمن .

وبهذا أصبحت الدولة آيلة للانهيار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وقد بدأ بتطبيق سلطوية مطلقة تمحورت إلي نخوية عرقية . في خلال سنوات حكمه لم يعترف نظام الإنقاذ حقيقة بحقوق الإثنيات المتعددة في السودان . وتقتضي الوازع العنصري Racial Preference أي عدم الاعتراف بثقافة الآخر وتكريس فرض ثقافة معينة علي كافة شعوب الأمة . نتج عن هذا ردود فعل مضادة ، وهبت حركات معارضة في دارفور ، كان الرد عليها مستنداً علي القمع العنيف والقتل الممنهج والإغتصابات وحرق القرى ومخازن الغذاء مما أدي لمنهجية التجويع .

حدث الانهيار بالفعل بعد إنتهاء انتخابات أبريل 2010 . ورغم الوجود الظاهري للسلطة الحكومية ، فقد حدث الإنهيار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي بالفعل . انفصلت السلطة تماماً عن الجماهير المفترض أنها قاعدة العقد الاجتماعي للحكم . ومع ذلك فكل ماورد هنا فهذا لايفي بالصورة كاملة ولكن الاستناد علي ما حدث يستفيد من الأسانيد القانونية لضرورة المحاسبة المرجوة بعد تسليم السلطة أو إستلامها عنوة . تستخدم الوثيقة بعض البيانات الواقعية ورسوم التدفق لتوضيح ما يرد . وقد أضيفت بعض الرسوم الكارتونية لفنانين سودانيين أصليين ، لا أعقد حقيقة أنهم كانوا يبغون الهزل لأنهم عبروا بصدق ومشاعر عميقة عن الألم الذي اعتصر قلوب أبناء الأمة والذلة التي يحسون بها يوماً بعد يوم . وبذلك فإن فنهم عبر عن مرحلة كالحة في تاريخ الأمة السودانية ووصفوا مشاعر أبنائها بكل إحساس وإنسانية .

في أركان التحليل ترد استنتاجات أنه قد تم تحويل الإطار الاقتصادي للبلاد إلي سلة للفساد والمفسدين بكافة أشكاله وأنواعه ، مالياً وبإرالياً وأخلاقياً . وتحول النظام في السودان لآلة جباية لا رعاية ، مع انعدام المؤسسة والشفافية وانسياب المال العام بدون رقيب أو حسيب . وأصبح الولاء للحزب يقابله وظيفة وتبخرت الخدمات الأساسية والصحة والتعليم . يؤيد ذلك ما سجلته الصحيفة العلمية للشئون الخارجية عن ترددي الأوضاع في السودان وأن مرتبة السودان كدولة فاشلة يأتي الثالث ولا يتقدم إلا علي الصومال وتشاد . مثل هذه المرتبة لم تعلق كثيراً عن بلاد بلا أنظمة للحكم ومنها الصومال التي تعيش بدونها منذ عقدين وتعتبرها ميليشيات محاربة في كل أرجائها . ويتعيش بعض مواطنيها علي القرصنة البحرية والغالبية الباقية علي إعانات تأتي من الخارج . في حين أن تشاد تحكمها مجموعة قبلية حار بها النظام السوداني لسنوات عديدة ثم حاول ترضية رئيسها بهدنة غير مستقرة . وظل يستضيف معارضتها وينفق علي تسليحها أموالاً يحتاجها مواطنيه . وعقد معها هدنة ثم صلحاً لضمان بقاء النظامين متعايشين علي حساب حياة وتعايش شعوبهما . ينتظم هذا مع تقرير منظمة الشفافية وقياس الفساد حيث أتى السودان في المرتبة 172 من 178 في تقرير عام 2010 وحصل علي 1,8 من قياس 10 ولم يسبق إلا الصومال والعراق وأفغانستان . وحصلا الأخيرين علي أدنى درجات التنمية البشرية ولم يأتي ورائهما

⁵ Chomsky, N. (1986) Pirates and Emperors. International Terrorism in the Real World. Amana Books.

إلا الصومال في قائمة في نهاية القائمة عام 2010 .
 إنعدام الأمل في تأسيس مفهوم للدولة لأنه لا يوجد مركز فكري ولا منهجي ولا علمي تقوم عليه . ذات الاستنتاجات تأتي في المجلة التوثيقية للشئون الخارجية⁶ . وحلل أوجيندو (1993)⁷ وكراوفورد (1994)⁸ ظاهرة فشل الدولة نتيجة لانحراف المساق العدلي . واستنتج أن ما ينتج عنها هو إثارة لحروب أهلية طويلة وفقدان الدولة للسيطرة على مساحات من بلادها واضمحلال سلطتها المركزية تدريجياً . وهذا واقعاً في السودان مع التدهور في الحياة السياسية واندلاع النزاعات الأهلية في كل أقاليمه . وتم إبعاد الحرس القديم Old Guard الذي تربي علي مبادئ الحركة الإسلامية الجذابة عند منشأها والذي قام بالدور الأكبر في تغيير النظام ، ليس إلي الصفوف الخلفية وإنما خارج المنظومة نهائياً . وأصبحت الأدلة تشير إلي النظام السوداني احتمي بالدين كغطاء فكري Ideological Cover ولكنه في حقيقته كان مطبقاً لمنهج الرأسمالية Capitalistic Paradigm الذي اتبعته قواه . هذا الطريق الرأسمالي لم يفرق في ضحاياه بين مسلم وغير مسلم .
 المحصلة النهائية هي تكون مجتمعاً لرأسمالية طفيلية Parasitic Capitalism ترعرت منذ 30 يونيو 1989 . وتكونت مثلثات جهنمية تعاونت لفرض مخططها للهيمنة علي الاقتصاد بكامله . ورغم ما حدث من تمييز في السلطة فقد رفع النظام علم الإسلام ولكنه لم يفعل ذلك علي أساس ديني ، وإنما كان علي أساس تمييز اجتماعي Social Discrimination والانتماء السياسي بين السودانيين Political Affiliation . ذلك أدي إلي إدخال أكثر من 94% منهم تحت خط الفقر . ومن أهم معالم النظام كان ضيق قواه بالحقوق الإنسانية والحريات الديمقراطية رغم أنه رفع شعار الدستور الإسلامي والجمهورية الرئاسية . تنفيذ هذه المبادئ كان يمكن أن يتوافق مع أطروحة ستانك وبليت (2005) في أنه لا يوجد تعارض بين الحريات والحقوق الدستورية مع تطبيق النظام الإسلامي⁹ . علي أن الحقائق أظهرت أن الهدف من إعلان المبادئ لم يكن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الأمن من الجوع والخوف كما أتى في أطروحة المفكرين الإسلاميين البارزين مثل سيد قطب (1949)¹⁰ . ولكنه تشابه مع منهجية السلطويات العربية . كانت مصادرة الحقوق والحريات الأساسية تحت إسم الإسلام وقمعت حرية الفكر والضمير والمعتقد كما أتى في استنتاج سيد قطب (1962)¹¹ . وكان المنهج هو فرض لطريق النموذج الرأسمالي Capitalistic Archetype . كانت الأدوات الفعالة هي تطبيق نظام شمولي Totalitarian Regime والحكم بالقهر Coercive Rule بإسم الإسلام لتسلم السلطة بعد أن ضاقت تلك القوي بالانتظار وإتباع السبل السياسية . هذا جمد محاولات تجديد التشريع الإسلامي بما يناسب العصر ومنها المساواة بين المرأة والرجل والعدالة الاجتماعية والديمقراطية المستقاة من أصول الإسلام .

4. الإنقاذ والهيكل الاقتصادي

تمثلت الإنقاذ في سنينها الأولى ورغم شعاراتها الإسلامية بشمولية سابقها نظام مايو الدكتاتوري وجبروته . ولكنها تميزت عنه بحرب اقتصادية شنتها علي الشعب السوداني ومن أول معالمها أنها سيطرت علي الاقتصاد بكامله باليات صنعتها للهيمنة علي كل مناشطه . فبعد إستتباب الأمر لها سيطر الموالين للنظام والمحاسبين علي مفاصل الاقتصاد . وأسس لذلك عبدالرحيم حمدي بشعارات الاقتصاد الحر . ورفعت الإنقاذ قوماً وخسفت الأرض بأخرين ، أعزت من شاعت وذلت جل غيرهم . وكان من ضحاياها نجل أسرة محبوب محمد أحمد ، الرأسمالي السوداني الرائد . ولم تقف عند مصادرة مال الابن كما فعلت مايو مع أباه ، بل صادرت حقه في الحياة وإعدام مجدي كان فضلاً أسوداً من فصول جرائم الاقتصاد السياسي في عهد الإنقاذ إذ أن ملكية الأصول والأموال أصبحت مثلية يعاقب عليها بالموت . وأخذ النظام مجدي محبوب إلي محاكم الظلم والقسوة في قضية حيازة عملة أجنبية كانت في خزائنه . وأصدرت عليه حكم الأعدام ونفذته وأصلت بذلك سلب حق الملكية

⁶ The term failed state is used in contemporary discourse to refer to a juridically sovereign state where, usually as a result of protracted civil war, the central authority has collapsed or lost the capacity to project its power over large portions of the country's territory, effectively ceding control of such territory to local bandits or insurgent groups. Foreign Policy magazine, which first used the term failed state, publishes an annual Failed State Index. <http://www.foreignpolicy.com>. The democratic turn in Africa is supposed to help restore civil government to failed states like Liberia and Sierra Leone. Africa now boasts its first elected woman president as well as a woman prime minister. Yet, despite the recent democratic backlash against decades of authoritarian presidential rule in Africa and the regime change this has wrought in several African states.

⁷ Okoth-Ogendo, H. (1993) Constitutions without Constitutionalism: Reflections on an African Paradox. Transitions in the Contemporary World, 74. Douglas Greenberg et al. eds. Oxford.

⁸ Crawford Young (1994) Democratization in Africa: the Contradictions of a Political Imperative, in Economic Change and Political Liberalization in Sub Saharan Africa, 248. Jennifer Widner, ed.

⁹ Stahnke, T. and Blitt, R. (2005) Religion-State Relationship and the Right to Freedom of Religion or Belief: A Comparative Analysis of the Constitutions of Predominantly Muslim Countries. Stahnke is member of the U.S. Commission on International Religious Freedom (USCIRF) University of Tennessee College of Law: Blitt is a Professor in Georgetown University.

والحياة . وحين قابلت أم مجدي البشير متشفعة لحياة ابنها أقسم عمر أنه لن يتوسط ولن يحيد عن القانون . لم يتوقف الأمر عند قتل مجدي وإنما ألقى القبض علي جرجس بطرس بنفس التهمة وأعدم شنقاً في يوم 25 فبراير 1990 . وكذلك أركانجو أجادادا الذي أعدم يوم 14 أبريل من نفس العام . لم تنفع وساطات الكنيسة القبطية ولا الاستراحات الدولية وأصر النظام علي لسان صلاح كرار المسئول آنذاك عن الملف الاقتصادي علي إعدامهم كعبرة وتخويف للشعب السوداني كله . وقد جاء الدعم من الترابي الذي أفتي بجواز مصادرة أموال وأراضي وبيوت الكفار في السودان . بعد ذلك نقض قرار عبد الرحيم حمدي هذا بتحريره التعامل بالعملة الأجنبية في الأسواق السودانية وتلي التنفيذ إنفراج اقتصادي غير مسبوق . وما أكثر ما فعل قبل وبعد ذلك حين بدأ النظام في استلاب البلاد كلها غنيمته¹² . جذرت الانقاذ الظلم والقسوة والبشاعة من أيامها الأولى واغتالت ما إدعت أنه من أحل الله من المال والتجارة وما حرم من قتل للنفس إلا بالحق . شمولية نميري أكلت أموال الناس بالباطل لأن القائمين على الاقتصاد لا عرفوا اليسار عقيدة ولا ما سموه اليمين ديناً واغترفوا أموال الشعب . أما الانقاذ فقد إستباححت كل السودان كضبيعة وأمواله حالاً بلاياً وجعلت أهله عبيداً . والمرحوم الطيب صالح علق على أطروحة أحد منظري الأخوان المسلمين في السودان ، حسن مكى التي هدفت لتسويق السودان في ندوة للسفارة السودانية في لندن أيام الانقاذ الأولى . واستنتج الطيب صالح أن الوضع في الخرطوم تحت هذا النظام خليطاً من **العقل والجنون** . أما الوصف الآخر فينسب لأسامة بن لادن لدى مغادرته السودان مكرها فقال أن الوضع في السودان خليط من الدين والجريمة المنظمة .

وهذه هي السمة الأصلية لمرحلية التطور في عهد الإنقاذ . في التطور التاريخي لهذه الظاهرة في السودان لم تكن الجبهة الإسلامية هي الوحيدة التي سعت إلى تحقيق ما حدث وحدث . وقد كانت هناك محاولات من قبل الأحزاب التقليدية مثل حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي لإقامة دولة دينية تحكم بالشريعة الإسلامية ولتكريس طريق التطور الرأسمالي ، زاد هذا من حدة الصراع والانقسام في المجتمع وعمق حرب الجنوب وكان من نتائجه انقلاب 25 مايو 1969 . وتتابع الأحداث ليصل الوطن إلي ما هو عليه من الحال .

في العديد من التحليلات عن الوضع الحالي يوصف النظام بالإسلامي ورجال النظام **بالإسلاميين أو الإسلامويين** . وكلاهما لا يعبران عن حقيقة النظام ولا عن النظام نفسه . بل نجد اللفظية أو الاصطلاحية مستخلص من ترجمة لما يستخدم في اللغة الانجليزية Islamists or Islamization أو استخدام تعبير الجبهة الإسلامية القومية NIF كمثل للشعب السوداني¹³ . وهذا ليس صحيحاً بل أنه مهين للإسلام بصورة عامة **كلفظ وصيقة** ، إذ أننا مسلمين وأخطاء وتجاوزات النظام الحالي في كثير مما يورد هنا لا تتسم بروح الدين الحنيف ولا يمكن انطباقها علي روح رسالة محمد \$. واستخدام كلا التعبيرين إن ورد هنا فهو هفوة قلم .

عنوان هذه الوثيقة ينبنى بما يمور في قلب المواطن البسيط من آلام تسبب بها اليأس والإحباط في ما صار عليه حال هذا الوطن العظيم . والموضوعات التي ترد أكبر معانيها هو استنتاج للخوف من ظلمات تكثف مستقبله . استخدام الكلمات القوية مثل انهيار أمة ينم عن عميق اليأس من تدهور البنية الفوقية أو ما يعني الأخلاقيات ، خاصة تلك للذين هم علي هرم السلطة والتي تدفع هذا إلي طبقات تليها بتفاعل تسلسلي ينقل العدوي لما يلي . أدخلت السلطة التي اعتلت سدة الحكم منذ العام 1989 في قلوب المواطنين السودانيين مفاهيم جديدة وانخرطت البلاد في صراعات كان لها أعمق الأثر علي نمطية الحياة اليومية .

في نظرية العقد الاجتماعي نجد أن خلق السلطة يرجع إلى إرادة الاختيار المشتركة لأفراد الجماعة . أي أن الأفراد اجتمعوا واتفقوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا هي الدولة والتي تخلق نتيجة لعقد أبرمته الجماعة . والاتفاق أساسه واحد ، وهو أن مصدر السيادة والسلطان في الدولة هو **العقد الاجتماعي** بين الأمة والسلطة كما يأتي في أطروحة بولانتزاس (1978)¹⁴ . وقد رأى **هوبز** (1651) أن الإنسان قبل نشوء الدولة كان يعيش فوضى مبعثها الشر المتأصل في نفوس البشر وأن الغلبة للأقوياء . وإزاء هذه الفوضى وعدم توافر الأمن والاستقرار للأفراد فقد بحثوا عن وسيلة لحمايتهم . وكانت هذه الوسيلة هي اتفاقهم على اختيار شخص من بينهم يكون رئيساً عليهم ، يتولى رعاية مصالحهم وحمايتهم . والحاكم لا يكون طرفاً في العقد وإنما يعقده كل الأفراد عداه ، ويتنازلون بمقتضى العقد له عن جميع حقوقهم بدون قيد أو شرط وسلطته مطلقة ولا يسأل عما يفعل . وعلى الأفراد الخضوع والطاعة المطلقة له . وهذا تأييداً للحكم الاستبدادي انطلقاً من منطلق كريب (1999) أن القوة فوق الحق وليس الحق فوق القوة¹⁵ . وهو ما عناه **هوبز** (1651) لأنه كان متحمساً للنظام

¹³ NIF : National Islamic Front.

الملكي في بلاده انجلترا¹⁶ . وتبع لوك (1690) رأيه بخلاف أنه رأي أن الجماعة كانت تحيا في ظل القانون الطبيعي ورأت أن تترك هذه الحرية المطلقة إلى نوع من النظام يقوم على التعاون بين الجماعة ويخضع لحاكم عادل¹⁷ . وبذلك اتفقوا على اختيار حاكم لتولي الأمور . واختلف لوك عن هوبز في رأيه أن الأفراد لا يتنازلون عن كل حقوقهم للحاكم ، وإنما يحتفظون بحرياتهم وحقوقهم الأساسية . ويكون الحاكم طرفاً في العقد فإذا أخل في شروطه جاز عزله . ولكن روسو اختلف عنهم في نظرية العقد الاجتماعي إذ أنه رأي أن الإنسان كان يعيش قبل نشأة الدولة في حرية كاملة . ولكن نظراً لتعارض المصالح والنزعات الشريرة ، فقد بحث الأفراد عن نظام يكفل لهم الأمن ويحقق العدالة ، فتعاقدوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا . وهذا العقد هو أساس نشأة الدولة وسند للسلطة . والأفراد يتنازلوا عن حرياتهم الطبيعية للجماعة مقابل الحصول على حريات مدنية يكفلها المجتمع لهم على أساس المساواة . والعقد يولد عنه إرادة عامة هي للجماعة وهي مستقلة عن إرادة الفرد . وهي مظهر لسيادة المجتمع ، وتعبير عن هذه السيادة ولا يجوز التنازل عنها والحاكم طبقاً لنظرية روسو ليس طرفاً في العقد وهو وكيل عن الأمة وفقاً لإرادتها والأمة لها حق عزله متى أرادت . وكان لهذه النظرية تأثيرها على الثورة الفرنسية ، وما أصدرته من الدساتير والتشريعات .

التطبيق الحالي للنظام في السودان يعتمد علي أوليات نظرية العقد الاجتماعي ونظرة جون لوك لها وهي الاستبداد المطلق . ويضاف إليها العودة إلى الفوضى مع عدم وجود ما يلزم الحاكم بالعدل والانصاف . ولم يكن النظام الحالي إلا نتاجاً مقلداً لسلطوية نظام نميري واحتبائه وراء الحق الإلهي الذي استند علي البيعة وشكل أول معول في نعش الأمة . نتج عن ذلك تآكل في الروح الوطنية والضمير الجامع وتبخر التماسك الاجتماعي الذي كان يعتمد علي روح التسامح وحب الجار وكرم النفس . تشوهت روح المواطن السوداني وغرست في قلبه القسوة وحب إذلال أخيه وأصبح همه هو كيف يحيا يومه ويقتات قوته بأي سبيل . مظاهر هذه القسوة تتمثل في بيروقراطية النظام والتي أصبحت تشع فيروسيا إلي القلوب البسيطة وتتمثل لها كقدوة اجتماعية . وهكذا يعود المجتمع إلي حالة الفوضى نتيجة عن إنفراط العقد الاجتماعي وسيادة الشر الذي منبعه النظام الحالي وجبروت الأقوياء كأداة للسلطوية المطلقة .

التساؤلات المطروحة هي هل كان النظام سبباً لإغتيال أخلاقيات الشعب السوداني وجره نحو الخواء النفسي الحالي وبالتالي هاوية الفناء المرتقبة ؟

أم هل فقد النظام الوازع الإسلامي والروح المحمدية بالكامل ولهذا صار يتخبط ؟

هذا هو التساؤل الأكبر الذي يتجلي تعرض في وقائع واستنتاجات من خلال سرد أحداث عظام .

أستقي التحليل في هذه الأوراق من أكاديميات عديدة مفسرة لبيانات مصدرها الأحداث التي وردت في مجموعة من المقالات والآراء التي نشرت في وسائل الإعلام علي مدي سنوات . وأصف محنة السودان وما وصل إليه الحال . والأسلوب التحليلي الذي أتى هنا يدخل تحت مظلة الاقتصاد السياسي . ولكن تعمره روح الإسلام ومحبة السنة المحمدية لتفسير حقائق ما جري في هذه الأيام في معترك التعامل السياسي والمجتمعي والتغيرات الداروينية التي تهدد الوطن . وهي بلا شك لها تبعات تهز مصير الأمة السودانية . النمط الظاهر يبدو كفوضى سياسية في السودان لها آثار آنية . ولكنه أيضاً كما أدرس طلابي هو تمحور للأمر بشكل لا خطي ، أي يختلف عن التصرف الطبيعي وبخلاف ما نعرف من ارتباط مكونات الظواهر من متغيرات بشكلها الخطي . هذا ينبي أن قدرتها علي التمحور أصابها ما يشبه التغيرات اللا منتظم والمتأثر بعوامل خارجية . وسيري المستقبل مداها المنظور .

هناك حقيقة أساسية وهي أن تحلف النظم النخبوية بأشكالها المتعددة مع المؤسسة العسكرية تحور إلي سلطوية عسكرية ، والمستخلص العلمي هو أن السلطوية العسكرية تنتحر سياسيا في نهاية المطاف . وتنص النظرية المقدمة هنا علي أن النخبة التي تعتلي سدة الحكم وتفرض نظم شمولية تحتاج لاستخدام القوة لتبقي قابضة علي السلطة وأداتها هي المؤسسة العسكرية . هذا أمراً بديهيا ولكنه يؤدي إلي مشاكل أخلاقية وتضارب في المصالح السياسية والاقتصادية تنشأ مع المؤسسة العسكرية . وبالتالي قد لا ترضي الأخيرة باستمرار الأولي في السيطرة عليها وإبقائها خاضعة لحكم النخبة . هذا يؤدي إلي تنازلات وارتفاع التكلفة الاقتصادية بصورة متزايدة للحفاظ علي رضا المؤسسة العسكرية التي قد لا تستطيع السلطة مقابلتها إلا بزيادة الأعباء علي الخزينة العامة وبالتالي المواطن . تبعا ، تعتمد المؤسسة العسكرية لخلق سلطويتها وتقلب علي النخبة لتشكيل نظام ملائما لأهدافها . وفي هذا السياق ترتكب أخطاء وانتهاكات تتأصل في المجتمع وتهدد حقوقه الأساسية . ولكن النظام الدولي الحالي صار لا يتقبل تلك الانتهاكات ولذلك تنشأ ضغوط وبأسباب عديدة منها أخطاء تركيبها السلطة . وفي حالة أن كانت جرائم ضد الإنسانية فقد تحاكم عليها أو علي الأقل يسعى المجتمع الدولي لتغيير النظام . ولكن حتي مع التحول الحتمي المتوقع للنظام إلي الديمقراطية ، تبقى المؤسسة العسكرية تهديدا له . المكاسب الاجتماعية التي تتولد تجعل المؤسسة العسكرية مهددا مستديما للنظام الديمقراطي خاصة مع تزايد الطلب علي الاستثمار وتنمية

¹⁶ Hobbes, Thomas of Malmesbury, London (1651) The Leviathan or Matter, Form and Power of a Commonwealth Ecclesiastical and Civil. Andrew Croke, Green Dragon in St. Paul Church Yard.

¹⁷ Locke, John (1690) An essay Concerning Humane Understanding. Baffet, St. Paul Church Yard.

الموارد المتوفرة . والأنظمة السلطوية نجد أنها دائما تحتاج إلي تدخل المؤسسة العسكرية لتوفير المناخ الملائم ولكن يبقى التوازن متأرجح مع وجود المؤسسة العسكرية إما متحالفة مع السلطوية أو في قمة السلطة نفسها . هذا يدفع النخبة الحاكمة لتعظم من مواردها وتعزز سيطرتها عليها ومع انتقال السلطة منها كما هو منظور إلي المؤسسة العسكرية فإن النمط يستمر والاستيلاء علي الموارد يكون هو مخططها الأساسي . هذا النمط لا يتوافق مع النظام العالمي الجديد ، خاصة أن الوضع يتطور من الرغبة في المواءمة مع النظام إلي تصفيته تماما وعلي حساب وجود البلاد كأمة واحدة . وفي مساق تغير قبضة السلطة من يد النخبة إلي يد المؤسسة العسكرية يتحول النظام تدريجيا إلي الفوضي . ويبدأ العقد الاجتماعي الذي يربط أبناء الأمة في الانفراط ويسود نمط الاستحواذ علي الثروة وعوامل الانتاج من يد المواطن البسيط إلي مناصري السلطة . وتتحول النخبة من ادارة البلاد إلي نهبها بصورة منظمة ، وبالطبع تلام المؤسسة العسكرية علي هذه الفوضي وتبدأ في التحلل إعتقادا علي هيكلها أخلاقيا جديدا . وانفراط العقد الاجتماعي يترتب عليه إضعاف المؤسسة العسكرية في حد ذاتها مع فقدانها الثروة العملية وعدم وجود مورد لها بابتعاد رأس المال البشري المؤهل عن مساق النسيج الاجتماعي الجديد . هذه الأوراق لا تحلل بصورة أساسية ذلك النمط وإنما تركز علي نمطية أحداث قبل وبعد إصدار مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس عمر البشير . ولكنها لا تقتصر علي ذلك ولكن تحلل متغيرات أحداث تمس الأمة السودانية . ومن خلالها يظهر نمط السلطة في الحكم . وتعدينا لتلك المتغيرات يرتبط بدارفور وانفصال الجنوب . وللمحصلة هي حتمية تغير النظام الحالي كنموذج لما تستهجنه البشرية ولأنه أصبح عنواناً مشيناً للسلوك الإنساني وبالتالي صارت هناك ضرورة لزوالة تمهيدا لقيام دولة سودانية حقيقية .

الواقع أن السودان مر منذ استقلاله بالعديد من الأزمات السياسية والتي ظلت بعيدة عن أنظار العالم رغم آثارها العميقة علي حياة الأمة . من هذه الأزمات الحرب الأهلية في الجنوب واضطراب نظام الحكم بصورة عامة في الشمال وتعاقب دورات الحكم العسكري علي البلاد .

5. الواقع الاقتصادي والاجتماعي في السودان

تدهورت الأحوال المعيشية بمتواليه هندسية بسبب ضغوط الغلاء والضرائب وغيرها . وبدأت القوي الوطنية تستعد لخوض انتخابات حرة نزيهة من اجل اقتلاع الشمولية والديكتاتورية والتسلط من الحياة السياسية ومن أجل استعادة الديموقراطية الكاملة التي صادرها النظام عشية الانقلاب وحدثت يوم 9 يوليو 2009 لانتهاه شرعية النظام الحالي . هذا لم يتحقق وإنما تم تأجيله في خضم اضطراب الحياة السياسية في البلاد . علي أن ما يحدث لا يمكن فهمه إلا بمتابعة التغير الناتج عن انقلاب الإنقاذ ولا يمكن أن يكون بمعزل عن الأحداث التي دارت في فترة الديموقراطية الثالثة وما اكتنفها من ممارسات وأخطاء أدت إلي الانقلاب .

تميزت الفترة 1985-1989م بانعقاد المؤتمر الاقتصادي في عام 1986 والذي خرج باستنتاجات هامة بالنسبة لإعادة تعمير وتأهيل المؤسسات والمشاريع الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص وإعادة تعمير المناطق المتأثرة بالجفاف والمجاعة . وبالنسبة لتقوية قطاع التمويل كان إصلاح النظام المصرفي وتصفية النشاط الطفيلي من المقترحات الهامة . هذا بالإضافة إلي إشاعة الديموقراطية وإشراك العاملين في المؤسسات الإنتاجية مع تحسين أجور ومرتببات العاملين والمنتجين وربطها بزيادة الإنتاجية وتوفير مدخلات الإنتاج لمؤسسات القطاع العام والخاص . كان الأمل في تحسين القطاعات الخدمية وإصلاح خدمات التعليم والصحة مع كبح التضخم وتخفيض أسعار السلع الرئيسية وإصلاح قنوات التوزيع . وهذا لم يغني عن خطة اقتصادية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ووضع سياسات اقتصادية ومالية هدفها استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وإصلاح مسار الاقتصاد السوداني .

رغم قرارات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي إلا أن السياسات التي سارت عليها حكومات تلك الفترة أدت إلي استمرار مظاهر الأزمة الاقتصادية في ذلك الحين التي تلخصت في ضعف الأداء الاقتصادي والذي انعكس علي حياة المواطن من ركود الإنتاج السلعي في الزراعة والصناعة وتضخم قطاع خدمات المال والتجارة¹⁸ صاحبه استفحال المديونية الخارجية التي بلغت 14 مليار دولار وعجز دائم في الموازنة الداخلية وميزان المدفوعات¹⁹ . أدى ذلك إلي تزايد معدلات التضخم إذ بلغ أكثر من 45% سنويا وتدهور متواصل في سعر صرف الجنيه السوداني وبالتالي ارتفع معدل الاستيراد وضعفت الصادرات وتزايدت المنصرفات . ولكن حكومات ما بعد الانتفاضة استمرت في سياسات تسببت في الأزمة الاقتصادية كان من مظاهرها تقليص دور الدولة وإلغاء الضوابط على الحركة الاقتصادية . وبدأت ظاهرة التخلص من القطاع العام خاصة في مجال البنوك والتأمين والتجارة مع التشجيع المفرط للقطاع الخاص المحلي والمختلط والأجنبي دون اعتبار للأولويات والسيادة الوطنية

18

1989

19

36 2009

45

International Financial Statistics

World Bank Tables

وذلك بالإعفاءات والتعاضد عن التهرب الضريبي . وبهذا تم إطلاق العنان لقوى السوق بافتراض أن ذلك يساوى بين الأسعار وتكلفة الإنتاج ويقر بها من مستويات الأسعار العالمية ، النتيجة كانت إدخال البلاد في حلقة تعديلات سعر الصرف دون تحقيق الأهداف المطلوبة . وأصبح هناك اتجاه كامل لتوجه الاقتصاد السوداني والاعتماد على الاستثمار والعون الخارجي . فعلى سبيل المثال في الفترة 1986-1989 تم تحقيق تمويل تنموي عن طريق العون الخارجي بلغ مجموعه 7 مليار دولار للتنمية والبتروول والسلع التموينية والاستهلاكية ومعدات عسكرية . وكانت تفاصيلها هي 3 مليار دولار للتمويل التنموي ومليار دولار لسد عجز المدفوعات في كل سنة بعضه بتروول والأخر دعم سلعي و3 مليار دولار للمعدات العسكرية . وتفاقت حرب الجنوب والتي كانت تكلف 3 ملايين من الجنيهات يوميا إضافة للخسائر في الأرواح والمعدات والمجاعات وتوقف التنمية في الجنوب . وبذلت محاولات كثيرة من قيادات الأحزاب والتجمع والنقابات والشخصيات الوطنية في شكل مبادرات حتى كالت هذه المحاولات بتوقيع اتفاقية الميرغني وجارانج التي أجهضها انقلاب 30 يونيو 1989 . وظلت مصادر الخطر على الديمقراطية موجودة والتي تمثلت في التخلي عن شعارات الانتفاضة وعدم تصفية آثار مايو مع الإبقاء على القوانين المقيدة للحريات أي قوانين سبتمبر 1983 وقوانين النقابات وغيرها من القوانين . وكانت هناك عدم الجدية منذ بداية الانتفاضة في الحل السلمي لمشكلة الجنوب . هذا في خضم مغالاة الحزبين الكبريين الأمة والاتحادي الديمقراطي للجبهة الإسلامية رغم موقفها المعادي للديمقراطية ، حتى انقلبت على الديمقراطية . وتم ابتداء قانون الانتخابات الهزيل الذي حرم القوى الحديثة من التمثيل هذا إضافة لظاهرة الإضرابات بسبب تدهور الأوضاع المعيشية . وصدر في هذه الفترة الدستور الانتقالي وقانون الصحافة والمطبوعات وقانون الجامعة ، وقامت انتخابات 1986 بقانون انتخابي هزيل ، حتى أن تكوين حكومة ائتلافية بين الأمة والاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية لم تستمر طويلا وفشلت في حل قضايا الاقتصاد والجنوب وترسيخ الديمقراطية . ورغم ذلك تم تكوين حكومة ائتلافية أخرى في مايو 1988 من حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية ولكنها فشلت أيضا في حل مشاكل البلاد .

في ديسمبر 1988 حدث إضراب سياسي عام ضد زيادة الأسعار . وبعد الإضراب ومذكرة القوات المسلحة التي خلقت جوا انقلابيا تم تكوين حكومة واسعة التمثيل . وبعد تكوين الحكومة الموسعة ونجاح مبادرة الميرغني وجرانج لحل مشكلة الجنوب انزلت الجبهة الإسلامية والتي رفضت التوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وكانت تسعى للحل العسكري والانقلاب على الديمقراطية . وبعد تكوين الحكومة الموسعة ، كانت مواكب الجبهة الإسلامية تجوب الشوارع من أجل حكم الشريعة . وقبل ذلك كانت مواكب الجبهة الإسلامية تجوب العاصمة تحت شعارات أمان السودان وتحت ستار دعم القوات المسلحة . وكان حسن الترابي في لقاءاته الجماهيرية يدعو علناً لقلب نظام الحكم . وخرجت معلومات لقيادات الأحزاب والحكومة عن تخطيط الجبهة الإسلامية لإنقلاب عسكري . وبسبب الغفلة والتهاون وقع انقلاب الجبهة الإسلامية في 30 يونيو 1989 .

مضت نيف وعشرون عاما على انقلاب 30 يونيو 1989 دخلت البلاد فيها تجربة اقتصادية مريرة في ظل نظام شمولي . لكنها في الواقع لم تخرج عن الطريق التقليدي الرأسمالي بل أصلت له بأكثر الأساليب وحشية للتنمية الرأسمالية . وكانت رغم رفع شعارات الإسلام مستندة على الفكر التنموي الغربي من تحرير الاقتصاد والأسعار واقتصاد السوق والخصخصة وتصفية مؤسسات القطاع العام والتخفيضات المتوالية للعملة²⁰ . هذا يصاحبه رفع الأعباء والملاءة الضريبية وزيادة معدلات الجباية إلى معدلات خرافية . وقد توج ذلك سياسات عبد الرحيم حمدي حين كان في وزارة المالية تلك المعالم . وحتى بعد أن خرج من الوزارة ليستثمر ما جناه من ثروات ، ظل بنظرياته موجهة لإدارته للاقتصاد السوداني بالتحكم عن بعد . ومنها خرج بشعارات تفكيك السودان التي وردت في ما عرف بمثلث حمدي .

برفع شعار أسلمة المصارف تم إدخال نظم تمويل مثل السلم في الزراعة والزكاة وتجربة البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية . واستغلت البنوك الإسلامية الشعار الإسلامي للحصول على سيولة كبيرة استخدمت في صفقات تجارية قصيرة المدى بأسلوب المراجعة ، ولم تساعد الاستثمار ولم تقدم بديلا وظيفيا لسعر الفائدة . وإذا تحدثنا بصورة موجزة عن حصيلة تجربة الإنقاذ يمكن تفصيلها أولا بآثره على القطاع الزراعي . حيث تدهور القطاع الزراعي في هذه الفترة نتيجة لمشاكل المياه والرى في المشاريع المروية ونقص مدخلات الإنتاج والنقص في الجازولين والطاقة الكهربائية والقرار الخاطئ بالتوسع في زراعة القمح في مشروع الجزيرة على حساب القطن . هذا أدى إلى فقدان البلاد لعائد كبير من العملات الصعبة باعتبار أن القطن محصول نقدي هام بإضافة لعدم استعداد الحكومة لمكافحة الآفات . كما ارتفعت تكلفة الإنتاج من ارتفاع أسعار الماء والأرض والحصاد ، إضافة لمشاكل التسويق والتخزين . وانخفض عائد المزارع بسبب الجبايات التي فاقت جبايات العهد التركي كما انخفض الإنتاج وتقلصت المساحات المزروعة وأصبحت البلاد على شفا المجاعة التي ضربت فيما قبل البلاد في الجنوب وشمال دارفور وشمال كردفان . أصبح السودان يستورد الذرة من الهند مما يذكر بمجاعة عام 1914 التي استوردت فيها الحكومة الذرة من هناك . واستنزفت الغابات وأهملت الثروة الحيوانية دون

الاهتمام بمشاكلها وتنميتها وتوفير الخدمات البيطرية . كما انخفض العائد من الصمغ نتيجة للجفاف والتصحر وانتشار الجراد . ذلك أثر سلبي على ثروة المزارعين من أشجار الهشاب والطلح . ورغم ذلك ظل القطاع الزراعي يساهم بنسبة 54,6% في الناتج المحلي الإجمالي حتي العام 2003 . ولكن تدهور القطاع الزراعي ظهر في تراجع إنتاج القطن الذي شكل نسبة 3% من الصادر والمسمم 4% ، أما البترول فقد شكل 78% من الصادر في العام 2003 وتزايد هذا النصيب من الصادر حتي تعدي الـ 95% في العام 2009 . وتقلصت المساحات المزروعة في البلاد ومع ذلك ظلت الزراعة هي المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية رغم تدفق البترول والذي كان يجب تخصيص جزء من عائداته لدعم القطاع الزراعي . وتعرض مشروع الجزيرة للخصخصة وكذلك ينتظر المصير نفسه بقية المشاريع المروية . ومع فتح الأبواب علي مصراعيها وبدون شروط للاستثمار الأجنبي تتعرض الأراضي الزراعية في البلاد للبيع للأجانب .

1000	5557	5557	1995
1000	6203	6203	1996
1000	5942	5942	1997
1000	5557	5557	1998
5844	4559	7801	1999
1783	3221	18067	2000
1896	3221	16988	2001
2248	4382	194211	2002
1945	4945	254217	2003
1798	677.3	3777.8	2004
1320	6369	48243	2005
1006	6882	68336	2006
882	62233	70554	2007
590	51232	85789	2008

بالنسبة للقطاع الصناعي فقد ظهرت صناعات جديدة مثل قطاع البترول والتعدين ، ومدينة جياذ الصناعية في مضمار الصناعة التحويلية الذي يشمل قطاع صناعة المتحركات منها ورش وستة خطوط لتجميع التراكتورات ووسائل النقل المختلفة . واتسع قطاع الصناعات المعدنية الذي يشمل مصنع الحديد والصلب ، مصنع الألمنيوم والنحاس والكوابل ومصنع المواسير ومجمع سارية الصناعي الذي بدأ بمصانع الأحذية والبطاريات والملبوسات الجاهزة وتحولت ملكيته للقطاع الخاص . وبدأ في إنتاج سلع مثل مصنع الأجهزة الكهربائية ، مصنع البلاستيك ومصنع التغليف . رغم هذه التطورات الجديدة في القطاع الصناعي إلا أنه ظل يعاني من مشاكل مثل مشاكل الطاقة وضعف القدرات التسويقية ومشاكل متعلقة بالتمويل سواء المحلي أو الأجنبي لتوفير قطع الغيار والقوانين المتعلقة بالاستثمار . ووضح المسح الصناعي الأخير في العام 2006 توقف نحو 700 منشأة صناعية . ومن الأمثلة لتدهور بعض الصناعات صناعة الزيوت والصابون عملت بنسبة 16% من طاقتها التصنيعية وصناعة الغزل والنسيج هي 15 مصنعا ، العامل منها 6 مصانع فقط . كما تعمل مصانع الغزل بنسبة 5 ، 4% ومصانع النسيج بنسبة 5% من إجمالي الطاقة الإنتاجية . هذا يوضح حقيقة تدهور القطاع الصناعي بسبب مشاكل غلاء الطاقة وتكثيف الجبايات والضرائب وعجز أو إهمال الحكومة تماما عن مواجهتها . رغم ذلك فقد ساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 ، 24% في العام 2002 وارتفعت مساهمته تدريجيا وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة البترول والتعدين التي بلغت 9 ، 6% في الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام مع الزيادة السنوية لارتفاع الإنتاج .

بتدهور قطاعي الزراعة والصناعة تمت هزيمة الشعارات التي رفعتها الإنقاذ في أيامها الأولى ناكل مما نزرع ونلبس مما نصنع . واتجهت الحكومة إلى تصفية مؤسسات القطاع العام أو خصصتها . وتم التخلص منها إما بالبيع الكامل أو بيع حصص من ملكية الدولة فيها أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة يشارك فيها القطاع الخاص المحلي والأجنبي أو بتأجير أصولها . وتم أيضاً خصخصة معظم مؤسسات القطاع العام قبل أن تقام سوق للأوراق المالية تعرض فيها أسهم المؤسسات التي خصصت للجمهور مما خفض أسعارها .

تم بيع مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية التي قدرت أصولها بـ 300 مليون دولار بـ 60 مليون دولار وتمت خصخصة مؤسسات ناجحة مثل مصنع أسمنت عطبرة ، كما صدر قانون لخصخصة مشروع الجزيرة . وقلصت قطاعات النقل الأساسية مثل السكة الحديد التي تدهورت والتي أصبحت تعمل على أسس تجارية والنقل

النهري الذي خصص والنقل الميكانيكي تم حله وبيع أصوله . المثال كذلك ينداح مع خصخصة قطاع البريد والبرق وبيع أصوله في العام 2009 وتسريح معظم موظفيه وعماله . وهذا أمرا تم في الخفاء وحتى اليوم لا يعلمه الكثيرون . تخصيص ذلك القطاع كان مثال حيا علي أن النظام يعيش في عالم والشعب السوداني في عالم آخر ولا يمكن التحجج بأنه إتباعا لقواعد النظام الرأسمالي الحر أو الغير حر في الولايات المتحدة ، أم الرأسمالية في العالم النظام البريدي نظام فيدرالي يتبع لمركزية الدولة وله قدسيته وتحميه الشرطة الفيدرالية . والتعدي عليه بأي شكل هو جريمة فيدرالية عظمي . وهو رمز لوجود الدولة . في السودان تم خصصته وإغلاقه كأنما واجب الدولة الأول هو قطع الاتصال بين أفراد الأمة ، بل وتكريس جهدها لتقطيع أوصالها . وتدهورت في هذه الفترة خدمات التعليم والصحة بسبب هجرة آلاف المعلمين والأطباء نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية وضعف ميزانية التعليم والصحة وخصخصة التعليم والصحة حتى أصبحت تلك الخدمات للفارين . وتم تشريد آلاف الأطباء والأساتذة في التعليم العام والعالي لأسباب سياسية وقابل ذلك التوسع في أعداد المقبولين للتعليم العالي بدون التوسع في توفير مقومات التعليم العالي من أساتذة ومكتبات وقاعات ومراجع ومعامل . ورغم تدفق البترول وتمزيق الدولة لفاثورة واردة البترول التي شكلت حوالي 400 مليون دولار أو 80% من قيمة الصادرات في العقود السابقة ، إلا أنه ارتفعت أسعار المواد البترولية وتدهورت خدمات النقل والمواصلات وارتفعت تكاليفها ، كما ارتفعت أسعار خدمات الكهرباء والمياه . ورغم استخراج التوسع في البترول وتصديره ، استمر العجز في الميزان التجاري ، على سبيل المثال بلغ العجز في الميزان التجاري في العامين 2002 ، 2003 : 497 ، 3 ، 339 ، 7 مليون دولار على التوالي . كما استمر العجز في ميزان المدفوعات . وتراجعت مساهمة القطن في الصادرات عام 1989 ليصل إلى 8% في عام 2003 م وأقل من 5،0% 2008 . البترول احتل 78% من الصادرات عام 2003 و95% عام 2008 ، ورغم ارتفاع عائداته التي بلغت 1 ، 5 مليار دولار على التوالي في العامين 2002 ، 2003 ، وتصاعدت لأكثر من 28 مليار العام 2009 ، إلا أن ذلك لم يعكس على دعم الزراعة والصناعة والخدمات من تعليم وصحة ومواصلات وكهرباء ومياه . أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات فقد حدثت متغيرات في هذا الجانب حيث شكلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أكثر الأسواق لصادرات السودان معظمها سلعة البترول خلال عام 2003 وبلغت 7500 مليون دولار بنسبة 80% من إجمالي الصادرات مقارنة نسبة 73% من العام 2002 وارتفعت في العام 2008 إلي أكثر من 86% للصادرات و92% من الواردات . كانت الصين الشعبية أكبر مستورد بنسبة 69% من إجمالي صادرات السودان تليها اليابان بقيمة 167 ، 7 مليون دولار . وتضاعفت هذه القيمة مع زيادة الإنتاج مع المحافظة علي النسب أعلاه . وكرست أسواق السودان للسلع الصينية بنوعياتها الرديئة حتى أصبح مكب قمامتها من البضاعة .

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
156%	220%	264%	294%	308%	356%	391%	456%	426%	497%	505%	485%	491%	
43%	72%	73%	81%	92%	18%	115%	134%	115%	128%	142%	140%	158%	
11%	15%	15%	14%	9%	20%	17%	11%	29%	27%	29%	32%	22%	
52%	65%	45%	32%	45%	66%	49%	63%	72%	87%	84%	79%	102%	
32%	44%	109%	142%	135%	223%	179%	217%	180%	223%	217%	20%	200%	
18%	24%	24%	25%	27%	29%	31%	31%	3%	32%	33%	34%	31%	
506%	443%	397%	405%	37%	319%	279%	270%	254%	139%	108%	113%	93%	
18%	18%	18%	158%	132%	111%	84%	87%	76%	29%	09%	19%	09%	
257%	193%	180%	151%	149%	123%	103%	79%	68%	1%	C	C	C	
05%	06%	06%	07%	09%	07%	08%	08%	08%	09%	09%	C	C	
7%	7%	3%	75%	73%	64%	70%	79%	88%	73%	72%	72%	68%	
14%	14%	17%	14%	14%	14%	14%	17%	17%	18%	18%	22%	19%	
47%	47%	47%	41%	42%	39%	35%	45%	47%	59%	8%	56%	52%	
337%	337%	337%	301%	315%	325%	329%	274%	320%	364%	391%	402%	416%	
135%	135%	135%	121%	105%	99%	81%	50%	58%	72%	76%	87%	85%	
202%	202%	202%	2%	2%	226%	245%	226%	264%	282%	32%	315%	331%	
1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	1000%	

تجاوزت جملة ديون السودان 31 مليار دولار في العام 2008 حسب تقرير وزارة المالية . هذا علما بأن أصل الدين هو 12 مليار دولار في نهاية السبعينات من القرن الماضي ، والزيادة هي فوائد تعاقبية وجزائية . وشكلت الإيرادات الضريبية عام 2003 م 4 ، 9% وغير الضريبية نسبة 62% . وفي المنصرفات شكل الدفاع والأمن نصيب الأسد وكان 60% من الإيرادات العامة عام 2003 و72% عام 2008 . ووصل الصرف على الحكم الفدرالي والحزب الحاكم وتنظيماته إلى 22% من الموازنة العامة كما يأتي في الموازنة . وارتفعت معدلات الاعتداء علي المال العام بنسب غير مسبوقة وعلى سبيل المثال بلغت جملة الأموال المختلصة من الوحدات الحكومية 160 مليار جنية عام 2003 ، بعد أن كانت 80 مليار جنية عام 2002 أي بزيادة 100% . وزادت عن ذلك في الأعوام التالية وتدننت مستويات الرقابة وحماية المال العام حتى تردد أن المراجع العام نفسه تورط في

بعضها . وازدادت معدلات الفقر ليشمل 95% من السكان ، إضافة للبطالة التي قاربت 90% للخريجين الجدد مع استمرار تشريد العاملين من وظائفهم ليصل العدد الكلي من النازحين أكثر من 122 ألف من 58 مؤسسة وشركة . ولازال النزوح مستمرا ، هذا إضافة لضعف الأجور وعدم تناسبها مع تكاليف المعيشة التي ارتفعت ارتفاعا كبيرا .

6. الرأسمالية الطفيلية السودانية

كانت حصيلة فترة الإنقاذ اقتصاديا هي عجز في ميزان المدفوعات رغم تصدير البترول والذهب وتدهور قيمة الجنيه السوداني وتفاقم التضخم والغلاء مع تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي وتفاقم النشاط الطفيلي والفساد . والسمة الرئيسية كانت تبديد الفائض الاقتصادي المتوقع في الصرف البذخي والاستهلاكي وتهريب الأموال للخارج وتفاقم المضاربة في العقارات والأراضي . ولكن هذا كان مصحوبا بشراء فاحش من القطاع الحكومي في شكل عمولات وغيره . هذا خلق طبقة مجتمعية جديدة وتغيرات في التركيب الطبقي للمجتمع السوداني أنبتت رأسمالية طفيلية تركزت في توابع الجبهة الإسلامية . وهيمنت الفئات الطفيلية على مفاتيح الاقتصاد الوطني بصورة مكثفة وتجمعت لدي هذه الفئة ثروات ضخمة .

في التطور التاريخي للجبهة الإسلامية باعتبارها أحد روافد الرأسمالية السودانية التي تطورت خلال سنوات نظام النميري ، يشير حيدر طه في كتابه إلى أن الأخوان المسلمين ملكوا حوالي 500 شركة كبيرة وصغيرة في عام 1980²¹ . ووصل حجم رؤوس أموالهم لأكثر من 500 مليون دولار متداولة بين هذه الشركات في الداخل . وترجع أصول أغلب قادة هذه الفئة أو أصحاب الثروات منها إلى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية ، والذين أسسوا تنظيم الأخوان المسلمين في أوائل الخمسينيات في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وبقية المعاهد التعليمية . وبعد التخرج عملوا في الجهاز الحكومي والخدمة المدنية . وبعد انقلاب 25 مايو 1969 تم تشريد بعض أفرادها وهاجر الآخر إلى دول الخليج ولجوا ميدان العمل الاستثماري في التجارة وتجارة العملات . وكسوا الأموال التي كانت تصلهم وهم في المعارضة في الخارج ، كما اشتركوا في محاولات انقلابية مثل محاولة انقلاب سبتمبر 1975 وأحداث 2 يوليو 1976 . وهاجر بعضهم إلى أمريكا ودول الغرب الرأسمالي وتأهل الآخر علميا . وعمل بعضهم في النشاط التجاري في يوغندا وبعض بلدان شرق أفريقيا واكتسبوا خبرات وتجارب في المهجر والعمل المعارض في الخارج . وبعد المصالحة الوطنية عام 1977 عادوا للسودان وشاركوا في مؤسسات وحكومات نظام النميري وتوسعوا في ميدان العمل التجاري والاستثماري وأسهموا في إدارة البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الاستثمار الإسلامية . كما تغير اسم التنظيم تبعا لتطور الحياة السياسية ، واتخذ اسم الأخوان المسلمين في الخمسينيات من القرن الماضي وجبهة الميثاق الإسلامي بعد ثورة أكتوبر 1964 ، والجبهة القومية الإسلامية منذ أواخر النظام المايوي ثم تمحور العديد من أعضائه المؤتمر الوطني الذي انشطر عام 1999 إلى وطني وشعبي .

مولت مؤسسات وبنوك وشركات التنظيم كل أنشطة الجبهة القومية الإسلامية وصرفها الكثير خلال فترة الديمقراطية الثالثة من انتخابات وشراء الأصوات . وكانت تلك المؤسسات وراء خلق الأزمات الاقتصادية والأزمات في المواد التموينية من أجل نسف استقرار النظام الديمقراطي ، ووراء تخزين قوت الناس في مجاعة 1984/83 . وتغلغوا وسط الجيش باسم دعم القوات المسلحة خلال فترة الديمقراطية الثالثة حتى نفذوا انقلاب 30 يونيو 1989 بالتحالف مع مليشيات الجبهة الإسلامية . هذا رغم تكوين الحكومة الموسعة والاقتراب من الحل السلمي لمشكلة الجنوب بعد اتفاق الميرغني وجارانج .

وبعد انقلاب 30 يونيو 1989 تضاعفت ثروات هذه الفئة . وتمثلت أهم مصادر تراكم ثروة هذه الفئة في نهب أصول القطاع العام عن طريق البيع أو الإيجار أو المنح بأسعار بخسة لأغنياء الجبهة أو لمنظماتها أو توابعها مع تشجيع التراكم الرأسمالي وبناء الأصول حتى كونت أكثر من 600 شركة تجارية تابعة لها ولمؤسساتها . وأصدرت قوانين لتسهيل هذا النمط منها إصدار قانون النظام المصرفي لعام 1991 والذي مكن لتجار الجبهة ولمؤسساتها من الهيمنة على الاقتصاد الوطني وامتصاص الفائض الاقتصادي للأمة مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي ، في غضون هذا تم تحميل المودعين تكلفة إجراءات تبديل العملة بخصم 2% من أرصدهم وحجز 20% من كل رصيد يزيد عن 100 ألف جنيه امتدت أكثر من عام . وأدى ذلك إلى شل الحركة التجارية للتجار بهذه الإجراءات التعسفية إداريا مع إطلاق وتكريس النشاط التجاري لعمالئهم وشركاتهم ، ولم تراعي قواعد المصارف وانتهكت قوانين وأعراف سرية النظام المصرفي وكشف القدرات المالية لكبار رجال الأعمال أمام تجار الجبهة الإسلامية ، أضيف إلى ذلك تسهيل التمتع بكل بالتسهيلات الممكنة والرخص التجارية من وزارة التجارة والبنوك التجارية والإعفاء من الضرائب إلى المختارين حتى أصبحت شعارات القروض الحسنة الممنوحة لهم موطن ضحكات المواطن السوداني . لم يكفي ذلك وإنما تم الاستيلاء على شركات التوزيع الأساسية وتمليكها لتجار وشركات الجبهة الإسلامية وأصبحت هذه الأموال أداة اقتصادية لتمويل المضاربة في العقارات والأراضي والاستثمار في مشاريع الزراعة الآلية بالإضافة إلى استيلاء شركات ومؤسسات الجبهة الإسلامية

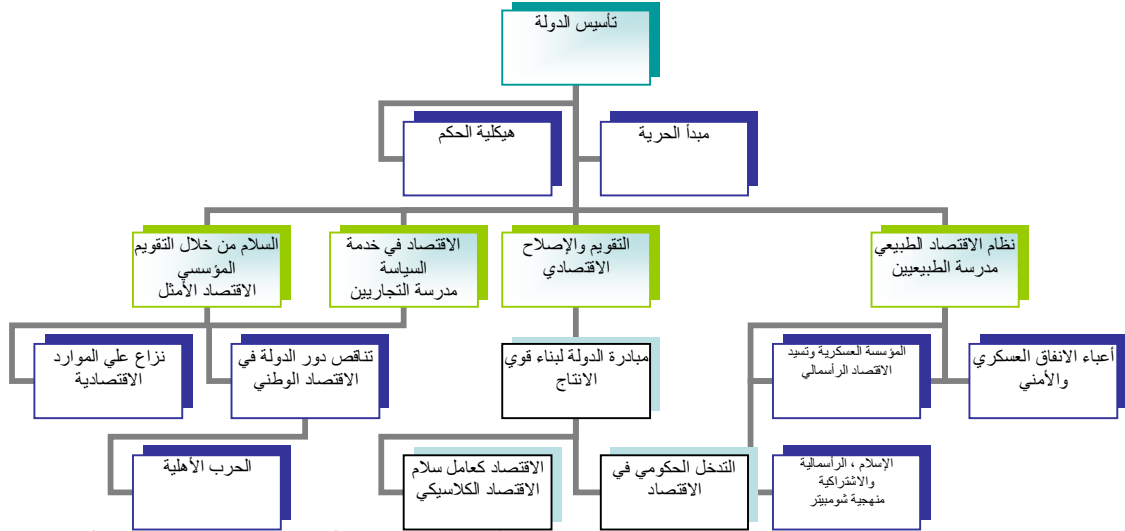
على مؤسسات تسويق الماشية ،

فتح استكشافت المعادن والنفط باب التمتع بمصادر التراكم الرأسمالي لهذه الفئة أيضاً من عائدات البترول والذهب . ووقع الجزء اليسير منها الذي خصص لأعمال التنمية فريسة للنهب المنظم علي سبيل المثال استنزاف الأموال العامة المخصصة للتنمية ومنها طريق الإنقاذ الغربي الذي وصل قمة النهب . وتم إفقار المزارعين عن طريق نظام السلم أو الشيل والضرائب والجبايات التي لم يعرفها الشعب السوداني إلا في العهد التركي .

7. 6- الهيمنة الاقتصادية

قدر مدي تركيز التراكم والدعم لرأس المال الإسلامي الذي دخل البلاد في التسعينيات من القرن الماضي عند دخوله ب6 مليار دولار وأسهم في دعم النظام ومؤسساته الاقتصادية والمالية . هذه المصادر جاءت نتيجة للنهب الاقتصادي والقمع السياسي ، وعاشت هذه الفئة الطفيلية في ترف وبذخ وأقامت غابات الأسمنت في كل أرض طالتها اليد . ومن الجانب الآخر تدهورت أوضاع الفئات الشعبية نتيجة للفقر والبؤس ، وانتشرت الرشوة والفساد في المجتمع وغير ذلك من ظواهر التحلل الخلقي والاجتماعي الذي فرضه نظام الجبهة الإسلامية . وتأكلت أوضاع الفئات الوسطى التي تشمل الموظفين والمهنيين والمعلمين والأطباء والحرفيين مع تدهور مستوياتهم الاجتماعية . وتفاقمت البطالة وتم تشريد الآلاف العمال وزادت حركة الهجرة للخارج . كما زادت الهجرة الداخلية إلى المدن بسبب المجاعات والجفاف والتصحر وتدهور الإنتاج الزراعي والحيواني والنزاعات القبلية وحرب الجنوب والحرب في دارفور والشرق . هذا إضافة لتمرکز الصناعات في المدن وخدمات التعليم والصحة ، فقد أوضح المسح الصناعي الأخير أن غالبية المنشآت الصناعية الكبيرة متمركزة في الخرطوم . وطرحت جماهير المناطق المهمشة مطالب للتنمية والتعليم والصحة والخدمات واقتسام السلطة والثروة تمثلت بالسلاح . التساؤل الهام الذي يطرح علي الساحة السودانية هو هل هناك دولة حقيقية تتمثل بهيكلية ومنهجية لتحتوي أبناء الوطن أجمعين أم أن المنهجية هي كما سبق أن قال رئيس الجمهورية فوق رؤوس الأشهاد أنه لا يتفاوض علي حق أو باطل إلا مع من يحمل السلاح . وإذا كان الهدف هو بناء الدولة التي تحوي الأمة السودانية بكل من فيها وبحقوق متساوية فإن المعالم التي تشكل هيكلية تأسيس هذه الدولة ما زالت مبهمه . وكذلك مدي احتوائها علي العناصر الأساسية والهيكلية التي تسع الانماط الاقتصادية ونواتجها الاجتماعية التي يمكن أن تقوم علي اساسها دولة عصرية لتلحق بركب العالم . ومن المفترض أن تكون مشتملة علي عناصر تنفادي النزاعات الأهلية وتمتص نوازح الفرقة الاجتماعية ومن أهمها عدالة التوزيع . وتصور مكونات تأسيس دولة يشق من أنماط عدة ولكنه لا يلتزم بنظرية واحدة . وهذا يقترب كثيرا من واقع المعالم الآنية للأحداث في السودان . لم ينجح النظام في تأسيس وتجنيد أيا من المعالم المحددة في النموذج . ومنطقيا لا يمكن أن نستنتج نجاح أو وجود أي مؤشر علي إمكانية تأسيس الدولة السودانية أو حتي وجود نظام مستقر في البلاد . بل ويمكن استخلاص أن عواصف كثيرة تتجمع في الأفق . وإذا كان المتفق عليه هو تأسيس الدولة السودانية التي لم تولد بعد فهذا يرتبط بمقومات أولها الحرية الديمقراطية وهيكلية مبنية علي ذلك . ولا ينفصل ذلك عن نظام اقتصادي يرفض الهيمنة الرأسمالية بشكلها الحالي وإحلال سلام من خلال التقويم المؤسسي . علي أنه لا يمكن أن يؤخذ الفساد ببساطة كظاهرة اجتماعية واقتصادية وتفسر علي أنها مجرد انحراف أفراد من طبقة حاكمة . وإنما الحقيقة أنها نمط قصد به وبصورة ذكية تتمثل في دهاء التنظيم للوصول للسيطرة الكاملة علي عجلة الاقتصاد وللهيمنة الغير موجودة في الانسان العادي عن طريق قوته وأيضاً التحكم في أي متغيرات سياسية بصورة اقتصادية . هذا بعكس أطروحة إقبال ولويس عن ضرورة القضاء علي الفساد في كل المجتمعات ، غربية وشرقية²² . والنظر إليه غير النظرة أنه كالمشحم الضروري لادارة عجلة الاقتصاد إلي أنه الخطر المهدد للنمو الاقتصادي . بل أن الإسلام يخرج بحكم أقوى في تفسيراته علي أن المفسد يخرق القواعد الأخلاقية ويحاسب علي إفساده في الأرض .

²² Iqbal and Lewis (2001) Governance and Corruption: Can Islamic Societies and the West Learn from Each Other? American Journal of Islamic Social Sciences. Vol. 19, No. 2.



استقر تفعيل آلية نظام الجبهة بانقلاب 30 يونيو 1989 وقد بدأ بحل الجمعية التأسيسية ومجلس الدولة والأحزاب السياسية والنقابات ولجنة الانتخابات وكل المؤسسات الدستورية التي كانت قائمة قبل الانقلاب . وتم تكوين مجلس ثورة كسلطة تشريعية ومجلس وزراء كسلطة تنفيذية . وتم اعتقال قادة المعارضة مع مسرحية اعتقال حسن الترابي ، وتم تشريد الآلاف من المعارضين السياسيين . كما تم مصادرة الحقوق والحريات الأساسية كحرية الصحافة والتعبير والنشر ومنع المواكب والمظاهرات والإضرابات . وفرضت مراسيم جمهورية لتحديد عقوبات معارضة أو مقاومة النظام ومنها الإضرابات بالسجن الطويل أو الإعدام . وعقدت مؤتمرات كانت الدعوة فيها تتم على أسس فردية وفي الإذاعة تمثلت في مؤتمرات الصحافة والإعلام والحوار الوطني . كما تم إقامة نظام شمولي فرعي وهو نظام المؤتمرات الشعبية مع روافده وكلها تنظيمات تابعة . كما تمت مصادرة جميع مظاهر النشاط الثقافي المستقل عن السلطة مع أن التزام البشير في يونيو 1989 كان رفع المعاناة عن الجماهير وفك عزلة السودان الخارجية مع تحقيق السلام في البلاد . هذا لم يتم تحقيقه عدا المبدأ الأخير الذي وعد به وهو دعم القوات المسلحة . وكان ذلك بديهياً لتعزيز قبضة السلطة وإن لم يتعدى الدعم المكافآت السخية مع إضعاف قدرة الجيش لحماية البلاد . النتيجة ظهرت بجلاء في حرب الجنوب وعند اندلاع الحركات المسلحة في دارفور . كانت خسارة عشرات الألوف من الأرواح الطاهرة التي أمنت بوحدة الوطن وتمت التضحية بهم من الصفوف الخلفية التي كانت تحقق الثروات من دماهم .

بعد الاستيلاء على السلطة في 30 يونيو 1989 تم توقيع ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي في أكتوبر 1989 وكانت إضرابات الأطباء في نوفمبر 1989 وعمال السكة الحديد 1991 ومقاومة الطلاب التي بلغت ذروتها في انتفاضة سبتمبر 1995 وسبتمبر 1996 وانتفاضات المدن ومقاومة إرسال الطلاب إلى محرقة الحرب في السنوات التالية . والحصيلة أنه بعد عشرين عاما زادت المعاناة على كاهل الجماهير ، وازداد لهيب نيران الحرب في الجنوب والتي اتسعت لتشمل دارفور وشرق السودان ، حتى تم توقيع اتفاق السلام في نيفاشا يوم 9 يناير 2005 . وحدث التدخل الدولي بقرار الأمم المتحدة بتواجد أكثر من 10 ألف جندي لحماية اتفاق السلام ، وأصبح السودان تحت وصاية الأمم المتحدة . المعارضة الجماهيرية للنظام اتسعت وتحولت إلى نزاع مسلح . وكان من نتائج المقاومة الداخلية وضغط المجتمع الدولي إرغام الحكومة على توقيع اتفاقيات السلام ، لتبدأ معركة جديدة من أجل التحول الديمقراطي الشامل والتنمية والوحدة والسلام وتحسين أحوال الناس المعيشية إذا سمح المجتمع الدولي للسودان بالحياة كأمة متوحدة .

في التحولات السياسية التي مرت بالسودان كان ما يسمى بالحركة الإسلامية آخر هذه الأزمات حيث استولت على البلاد بصورة فعلية بانقلاب خططت له في أدق تفاصيله . وهذا الاستيلاء كان فريداً في نوعه حيث استمرت وراء انقلاب عسكري في أول الأمر . وكانت المجموعة التي تولت قيادة الانقلاب بعد نجاحه واحدة من أدوات التنفيذ ، إلا أنها لم تكن العقل المدبر أو المسيطر على عملية التخطيط والتنفيذ . وبعد استقرار الأمور استولت على مقاليد السلطة رسمياً ممثلة في شخصية الترابي وقلة من المقربين إليه . وحينذاك صنع معظم إن لم يكن كل القرارات المهمة التي صدرت باسم رئيس الجمهورية . كان ذلك بالتشاور مع العسكريين وأحياناً بدون تشاور لأن مفاصل التنفيذ التحتية كانت في قبضة قيادة الحركة . العسكريون في السنوات الأولى التي تلت الانقلاب كانوا مطيعون لا يطمعون إلا في تبليغهم بالقرار قبل إعلانه للبلاد . وبدأ شكل النظام في التكون تحت ما يسمى بالحركة الإسلامية . وكانت قيادتها مسئولة سلبياً وأدبياً عن صنع الانقلاب الذي دفن الحياة الديمقراطية . ونتج عن ذلك تعسف في حق المواطنين مثل الإحالة للصالح العام والسجن والملاحقة والتعذيب ومصادرة الممتلكات والقتل وكبت الحريات والعبث بالمال العام والاستيلاء على أراضي المواطنين قسراً وتخويفاً . وعندما شب

العسكريون عن الطوق كان أول من أراحوا هو شيخهم حسن الترابي وتم تفكيك أو دمج للجبهة الإسلامية في جسد المؤتمر الوطني ومن أبي انحاز للمؤتمر الشعبي .
هناك فرضيات كثيرة يمكن استخدامها في تحليل ما حدث ولا زال يحدث في السودان وأولها الفرضية السائدة وهي الرغبة في الاستيلاء علي السلطة . هذه الفرضية تتطور عند تكريس التحليل باستخدام معطيات الاقتصاد السياسي إلي أن ما حدث ما هو إلا إرتقاء إلي جموح ونهم للاستيلاء علي عوامل الإنتاج والموارد بصورة كاملة . وفي سياق ذلك تسخر وتجند كل موارد النظام لتحقيق ذلك الهدف ويكون كل شيء مشروع وتحت ظلال وحماية القانون . ويستشري الفساد من خلال استخدام الأعوان والمساعدين . كلاسيكيا ، تكون الضحية هي المواطن وأي مكاسب اقتصادية وفوائد اجتماعية يمكن أن تعود علي أفراده . والحصيلة هي أن يتجرع الشعب السوداني ذلة الإملاق وغصص الفساد والاستبداد .

6- الأيديولوجية المتقلبة

لا يمكن الاستناد في التحليل بصورة قاطعة علي وجود أيديولوجية حقيقية لنظام الإنقاذ . واستنتاج أنه نظام إسلامي يتعارض مع نمطية الحكم وأن انتقل من دعم لأيديولوجية سياسية إلي نقشي للظلم والفساد من الكبير إلي الصغير . استند النظام إلي الاستبداد ويستقوي بالبطش والقهر للمستضعفين . وأصبحت مكارم الأخلاق من عدل وأمانة وطهر وصدق الحديث خرافة يتسلي بها السذج . وصار الفساد هو عنوان النظام دون خشية من قانون أو مراعاة لعرف وتقليد . وسادت ظلمات الخوف وخشية الناس من قانون الغاب وهم في قبضة من هم لا يخشون الله . ولم يعد هناك مخرجا عند الوقوع في قبضة قانون ظالم إلا بواسطة قريب في السلطة أو الحزب أو رشوة لمسئول . واستحدثت طبقة جديدة لها مفاهيم للكسب الحرام بكل السبل فأضحت لا تثير دهشة ولا تحرك استنكاراً .

الخطور هي هذه الأساليب أنها أصبحت نمطاً وأصبح الفاسد أو المفسد يُكافأ بترقيعه في الوظيفة وإبداله لموقعاً أعلي من الذي كان يشغله من قبل . والأمثلة ظاهرة لكل ذي عينين كعمارات الرباط وجاردن سيتي وجلادين بيوت الأشباح ومجرمي دارفور وناهبي البنوك والمال العام ومصادري الأرض . وحدث هذا في نظام إدعي أنه دولة الحق وتطبيق الشريعة وإعلاء راية الدين الحنيف وهذه إساءة وامتهان لتعاليم الإسلام . والشئ المحير هو أن السلطة خلقت جيشاً من الوزراء والمستشارين في المركز وفي الولايات تضم عدداً من علماء مصطنعين ، ومجلس الشعب يعج بالنواب الصامتين ولكن لا أحد من كل هؤلاء يتحدث بما يقاسيه الشعب من معاناة في معاشه وحياته . وقد أغشيت بصيرتهم ما جد عليهم من ترف فأنستهم الفقراء والمساكين .

تعاضم القوة المجردة²³ والسلطات اللامحدودة²⁴ التي تركزت في أيدي طبقة محدودة²⁵ أعطي أفرادها بجانب القدرة اللامتناهية المدخل إلي الثروة كلها²⁶ كل الفائض الاقتصادي²⁷ . وعندما تمت إزاحة الخصوم عن الساحة السياسية تولد لديهم الغضب الناتج عن تعاضم القهر ولم يتبقي لهم خياراً إلا إشهار السلاح إن وجد والقتال أينما أمكن . ومكمن قوة النظام والرغبة في المحافظة عليها هي التي جرت إلي الأخطاء التي أدت إلي إلتقات المجتمع الدولي لما يحدث في السودان ، والعداء اللامتناهي من المجتمع الدولي الذي أصبح حقيقة لا يمكن التخلص منها . كما درج طلابي علي الذكر في رسائلهم أن السودان بلد فسيح وعريق غني بثرواته في ظاهر وباطن الأرض . هذاحقاً ، ولكن التاريخ يوثق أيضاً أن هذا البلد كان يحكمه أربعة اشخاص في عهد الاستعمار وهم الحاكم العام ويساعده ثلاثة هم السكرتير الإداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي . هذا بالإضافة إلي تسعة مديريين في مديريات السودان التسع وما لا يزيد عن الخمسين مفتشاً في المراكز في طول السودان وعرضه . وكانت الخدمة المدنية يُضرب بها المثل في الكفاءة والانضباط والنظام والتعليم الجيد والعلاج المتاح بالمجان . وكانت البلاد تعتمد علي انتاجها الزراعي وتحقق فائضاً اقتصادياً كبيراً وفوق ذلك كان العدل سائداً ولا كبير فوق القانون .

اليوم يحكم السودان جيوشاً من الولاة والمعتمدين وتسير في شوارعها آلاف السيارات الفاخرة يقودها موظفون ورجال أمن أقل اهتمامهم هو خدمة المواطن الذي يمتصون دمانه ليدفعوا لبناء قصور وحيات مترفة . ومحمد أحمد يشاهد صامتا وبطيبة قلب أدماه السؤال للدواء والطعام والوظيفة وبيبطن جائعة تستجدي قوت اليوم . منذ قيام الإنقاذ ووقوع انقلابها في الثلاثين من يونيو 1989م كان الأمر الواضح أن الأمر من تدبير الجبهة الإسلامية القومية والعسكريين الذين نفذوا التحرك كانوا أعضاء ها . والحقائق تستوي أن التدبير للانقلاب كان قبل تسعة أشهر من وقوعه . والعسكريون كانوا جاهزين للانقلاب ولكن هذا الانقلاب كان فيه بعض الاختلاف عن الانقلابات السابقة بالسودان فالعسكريون منفذون وهم من يستولون على السلطة ويمكنهم بعدها التحالف مع الاحزاب مثلما حدث في انقلاب مايو 1969م حينما تحالف الرئيس نميري مع القوميون العرب والحزب الشيوعي . ولكن في نهاية الأمر كانت السلطة في ايدي اولئك العسكريين . ولكن في انقلاب الإنقاذ في يونيو

²³ Absolute Power, Pure Power.

²⁴ Infinite Blind Authoritarianism.

²⁵ Elite Power Class.

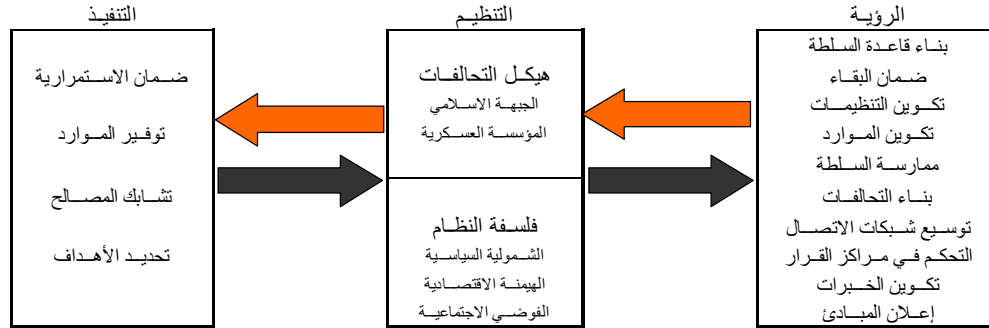
²⁶ Ultimate Wealth.

²⁷ Economic Surplus.

1989 كان الوضع مختلفاً فالسلطة في البلية كانت عملياً لدى المدنيين الذين لم يظهروا في واجهة السلطة والمتمثلة في الجبهة الإسلامية وأمينها العام حسن الترابي . كما أن الانقلاب قامت به الجبهة الإسلامية والعسكريون كانوا ذراعها التنظيمي . واشترك فيه مجموعة كبيرة من المدنيين يقدر عددها بحوالي ألف من كوادر الجبهة الإسلامية .

الأسلوب التحليلي الذي يأتي هنا يدخل تحت مظلة الاقتصاد السياسي وهو تفسير لحقائق ما جرى في تلك الأيام عن تطورات قضية تهديد الوطن وتهز تبعاتها مصير الأمة السودانية . هذه الأحداث لم تبدأ مع الإنقاذ ، وإنما هي نمط من الفوضى السياسية في السودان إن لم تظهر آثارها أنيا فإن المستقبل سيبري علي ذلك . **والموقع هو محاكمة البشير بصورة علنية ومهينة ، يسبق ذلك أو يتبعه انفصال جنوب البلاد ويصبح تفتيت السودان أمرا هينا وربما يطلبه السودانيون أنفسهم** حيث أنه بعد تدمير روحهم المعنوية لن تكون هناك آراء معارضة . تقديم إدعاء المحكمة الجنائية الدولية يدعو إلى إستنباط فرضية هامة لما جرى في هذه الأيام وهي أنه تم رهن الأمة السودانية وشعبها بالكامل مقابل شخص واحد وهو في نظر العالم مطلوب للعدالة وفي جرائم ضد الإنسانية . قد تكون هذه التهم غير حقيقة ولكن الاختباء خلف دروع بشرية قوامها أبناء الشعب السوداني لا يقود إلا إلى ثبات التهم أدبيا وهدم البنية المعنوية لشعب بسيط خرج مخدرا ليضعه تحت مظلة جهاز سياسي مهيم . والمشهد السياسي الراهن ومجريات الأمور تؤكد أن البلاد غير مستعدة لحدثين مصيريين في غضون شهر معدود ، أولها الانتخابات العامة والتي حسب الأدبيات المتعارف عليها من دوجان (2000)²⁸ ومارلين وليبلي (2001)²⁹ لا بد أن تكون مشروطة بأن تكون حقيقية وحررة ونزيهة وأن يكون لها نتائج مقبولة وملزمة ولها القدرة على إنهاء الصراع على السلطة . ومن المتوقع أن تفضي إلى نظام سياسي له القدرة على تحقيق العدل والاستقرار في البلاد . تأسس الهيكل التنظيمي للنظام السياسي في السودان علي تحالفات أساسية بين الحركة الإسلامية والمؤسسة العسكرية . وكانت القاعدة الفلسفية هي أن تكون الجبهة هي المهمة والعقل المدير للانقلاب . وبناء علي ذلك أن تصنع القرار وتوجه مساقات النظام . وهذا له قاعدة فكرية لها أصول سياسية واقتصادية واجتماعية . وبديهي أنها تستقي من المنهل وهو السنة والشريعة الإسلامية . ولكن منذ بداية الأمر كان التدبير ينحي منحى آخر . مناورة وتمويه حسن الترابي بذهابه إلى سجن كوبر وبقائه حتى استتباب الأمور كانت لضمان قبول العالم للانقلاب باعتباره بعيدا عن الحركة الإسلامية أعطي ذلك جناحاً متوارياً الفرصة لترتيب العلاقة مع المؤسسة العسكرية وبناء قاعدة السلطة . وكانت الحركة الإسلامية مكيلة بعد ذلك بتحالف البشير مع ذلك الجناح .

نموذج نظام الإنقاذ السياسي



الهيكل التنظيمي للنظام السياسي وصنع القرار في السودان

وكان العمل علي ضمان البقاء وبناء التنظيمات التي تضمن هرمية القرار إذ أن التحالفات مع المؤسسة العسكرية كان يشوبها خلاف باطني علي لمن يكون القرار النهائي . هذا لم يضمن قاعدة سلطة الترابي رغم سلطويته وهيمنته علي الحركة الإسلامية . وهو كان يعلم جيدا أن استمرار الأمور بهذا المنهاج عمره قصير وأنه سيؤدي إلي فقدان الحركة الإسلامية مقاليد الأمور بصورة كاملة . ولكنه لم يتأكد من ذلك ويراه بيانا علنا إلا بعد محاولة إغتيال حسني مبارك المزعومة وأنه يتعامل مع قوي داخلية تغلغلت داخل النظام وامتلكت نواصيه . وأن كفة الميزان مالت نحو خروجه الذي أصبح مسألة وقت .

إقتضت خطوات السلام الشامل التي تلت نيفاشا إجراء الانتخابات . ويلي الانتخابات الاستفتاء علي تقرير مصير الجنوب وهو الحدث الثاني وينتظر أن يجرى بعد عشرة أشهر من الانتخابات وهو حجر الزاوية في تاريخ السودان يخضع فيه تحديد مصير وحدة البلاد لرأي مواطني الجنوب فقط . ومن المنبر السياسي سمع أبناء

²⁸ Duggan, J. (2000) Elections with Asymmetric Information. University of Rochester. Department of Economics. Economics and Politics. Vol. 12, Issue 2, 2000.

²⁹ Merlin, R. and Lepelley, D. (2001) Scoring Run-Off Paradox for Variable Electorates. Economic Theory. 17: 1.

الشعب السوداني آلاف الخطب التي حملت الوعود الجوفاء كانت تعزز برقص رئاسي علي مشهد من الحاضرين . في هذه الأثناء كانت أيادي السلطة تنشلهم حقهيم في الحياة والعيش الكريم . وعند صدور القرار بالإدانة ابتدعت إستراتيجية محددة ، فلسفتها الأساسية هي أنه يمكن إلغاء الإدانة وقوامها أن ذلك ممكن بإظهار منجزات للسلطة تتمثل في مردود اقتصادي واجتماعي . عليه تم استعجال افتتاح سد مروحي . هذا كمشاهدة استرضاء للشعب السوداني وتحقيق نصر سياسي . ولكن الثمن المطلوب كان توفير المياه اللازمة لتشغيل توربينات السد وهي غير متوافرة حتي حلول شهر يوليو 2009 ومع فيضان النهر السنوي . الحل كان في إطلاق المياه المخزونة في خزان الروصيرص والنتيجة أن أغرقت أرض الجزيرة ولم يصل منها إلا النذر القليل إلي خزان مروحي . لم تكفي المياه لإنتاج الكهرباء من مروحي وعطشت المشاريع المروية وتعطل إنتاج الكهرباء وفشل الإنتاج الزراعي وبقي الوضع كما هو . وزاد جوع الشعب السوداني وإن شبع فقط قولاً وقرارات سياسية . وذلك لا يشبع ولا يمكن أن يعيش المرء سعيداً في برج عاجي وسط صرخات تعاسة الجوعي واليتامى والنازحين . ولا تغني الشعارات الجوفاء عن الاستقرار والعدل وحقوق البشر للعيش بأمان .

سياسياً ، السائد وحزب واحد وسلطته تنبع من قانون لا يراعي ذمة ويعتمد علي قضاة قنوا بوصلة الحق ، تحتهم أنتزعت حقوق وأموال وعروض وأرواح . مستقبل الأمة يعتمد علي من ظلوا يكذبون وظللنا نصدق إلي أن أن الطوفان . ومآل الأمور يمكن أن يؤدي للسياريو أسوأ مساقا وهو المزيد من الفوضى والانفلات والتمزق الأخير وأن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يرى فيها السودانيون والعالم من حولهم السودان الذي عرفوه موحداً هذا البلد كان موحداً وقادراً على البقاء متمسكاً لعقود برغم صراعاته الداخلية المعقدة . ويمكن أن ينتهي الأمر إلى بلقنة أو عرقنة أو الصوملة أو احتلال غير معلن . وكل هذا يكون نتيجة لتصرفات قادة كفروا بنعمة وطنهم وأسلموه إلى الفوضى والتدخل الخارجي أو الوصاية الدولية .

إتسمت الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر 2010 بإرتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الاستهلاكية التي فرضت عليها ضرائب عالية للغاية . وبدأت الضائقة السياسية تقور وتمور في قلوب الشارع . وبدأ البشير في حالة هياج سياسي عندما خاطب الجماهير في مدينة القضايف يوم 19 ديسمبر 2010 وتوعدهم بأنه بعد إنفصال الجنوب فسيكون ما يتبقى من السودان قطر واحد بلا أعراق ولا ثقافات ويخضع لحكم الشريعة الإسلامية . كان القول غريباً من شخص مواجه بمحاكمة جنائية وخلخلة سياسية داخلية . في المقابل كان باقي قادة النظام يدلون بتصريحات مشابهة في تخطيط سياسي واقتصادي واجتماعي . ولا يمكن تفسير تلك الأعراض الغريبة إلا بأن النظام دخل في حالة **خرف سياسي** Political Dementia . وهذا كان مهدداً بصورة حقيقية ، ليس لوجود السودان وتفتته بل ولانتشار العدوي إلي ما يجاوره من الدول التسعة . وتحول السودان إلي قبلة موقوتة .

إعترت رغبة التدمير الذاتي الجميع وأصبح السلطة مماثلة لعربة يجرها بغل أعمي إلي هاوية ما لا نهاية وتوسمها تواطؤ جماعي . إضافة إلي ذلك كان السكوت على خرق الدستور وحقوق المواطن السوداني من قبل القوى السياسية يتسم باللامبالاة . وتوافق الجميع علي التواطؤ في أن تموت القومية والاستقلال ويبقي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية ، كلاهما يدمران من يحكمون . الأول كان متلهفاً في إجراء الانتخابات في موعدها وغير رأيه بسبب تداعيات أزمة المحكمة الجنائية الدولية . وأكدت الحركة الشعبية بأفعالها أنها حريصة على إجراء الانتخابات في الموعد المضروب ورفضت رفضاً باتاً إجراء أية تعديلات على الدستور ولم تعترف بنتائج الإحصاء التي تؤدي إلي الانتخابات وكلاهما مرفوض قبل الاستفتاء . وهي كانت تدرك أهمية الحفاظ على المكاسب التي تحققت لها ولم تريد تعريضها للخطر قبل الاستفتاء على تقرير المصير . اتفاقية السلام حققت وضعا سياسياً مريحاً لطبقة احتكرت السلطة في الجنوب وشاركت بنسبة 28% في المركز . هذا بالإضافة إلي مكاسب شخصية مادية لطبقة منهم ووضع وظيفي وسيارات وفي بعض الأحيان قصور شامخة . وليست هناك أية ضمانات بأن تحافظ على هذه الوضعية بالدخول في مغامرة انتخابية لا تملك التحكم فيها . ولذلك رفضت نتائج الإحصاء السكاني كذريعة للتملص من إجراء الانتخابات ونتائج غير المضمونة . وتشتت أبناء السودان شيعاً وقبائل وهدمت بيوته وشردت نسانه ونهبت ثرواته تحت إسم الإسلام . ولن يرتحل السوداني فيه كالسابق وإنما بجواز سفر . والتحليل الوارد هنا مقرونا مع سرد الوقائع بأدبيات تقارب وتفسر الظاهرة . وهذا توثيق لتلك الأيام ومن أجل الأجيال القادمة حتى لا تقبر حقيقة ما حدث ويحدث كما قبر تاريخ السودان فيما قبل .

عبر العنوان الرئيسي لهذه الوثيقة عن أمل **الآ يحدث هذا مرة أخرى** . سينتهي هذا النظام ، عاجلاً أم آجلاً ولكن يجب ألا يلجا أبناء الأمة إن بقيت بعد زواله إلي تأييد أي تغيير جديد بصورة سلطوية ويجب أن تركز الثقة في نظام يبقي علي الحقوق الأساسية وبصورة ديموقراطية حتي وإن عابتها الشوائب . ويجب أن لا ننسى أن تجربة الشعوب في الحكم الراشد لا بد أن تركز علي الخبرة التراكمية . وهي لا تتراكم إلا مع إعطائها الفرصة لكي تنمو وتزدهر .

8. المراجع

1. Adolf Hitler (1938) The Great Masses of the People will more Easily Fall Victims to a Great Lie than to a Small One.

2. Chomsky, N. (1986) Pirates and Emperors. International Terrorism in the Real World. Amana Books.
3. Crawford Young (1994) Democratization in Africa: the Contradictions of a Political Imperative, in Economic Change and Political Liberalization in Sub Saharan Africa, 248. Jennifer Widner, ed.
4. Duggan, J. (2000) Elections with Asymmetric Information. University of Rochester. Department of Economics. Economics and Politics. Vol. 12, Issue 2, 2000.
5. Hobbes, Thomas of Malmesbury, London (1651) The Leviathan or Matter, Form and Power of a Commonwealth Ecclesiasticall and Civil. Andrew Crooke, Green Dragon in St. Paul Church Yard.
6. Iqbal and Lewis (2001) Governance and Corruption: Can Islamic Societies and the West Learn from Each Other? American Journal of Islamic Social Sciences. Vol. 19, No. 2.
7. Locke, John (1690) An essay Concerning Humane Understanding. Baffet, St. Paul Church Yard.
8. Merlin, R. and Lepelley, D. (2001) Scoring Run-Off Paradox for Variable Electorates. Economic Theory. 17: 1.
9. Okoth-Ogendo, H. (1993) Constitutions without Constitutionalism: Reflections on an African Paradox. Transitions in the Contemporary World, 74. Douglas Greenberg et al. eds. Oxford.
10. Stahnke, T. and Blitt, R. (2005) Religion-State Relationship and the Right to Freedom of Religion or Belief: A Comparative Analysis of the Constitutions of Predominantly Muslim Countries. Stahnke is member of the U.S. Commission on International Religious Freedom (USCIRF) University of Tennessee College of Law: Blitt is a Professor in Georgetown University.
11. The original paper emanates from the second part of unpublished book under the National Congress Part (NCP) and disintegration of Sudan written during the years 2008-2010. by the author.
12. إبان كريب (1999) النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هايرماس . ترجمة محمد حسين غلوم . عالم المعرفة ، الكويت .
13. حيدر طه (القاهرة 1993) الأخوان والعسكر ، ص 55 .
14. رمزي زكي (1987) فكر الأزمة : دراسة في أزمة الاقتصاد والفكر التنموي الغربي . مكتبة مدبولي ، القاهرة .
15. سيد قطب (1949) العدالة الاجتماعية في الاسلام . دار النشر للجامعيين . القاهرة .
16. سيد قطب (1962) خصائص التصور الاسلامي ومقوماته . دار إحياء الكتب العربية . القاهرة .
17. نيكولاس بولانتزاس (1978) نظرية الدولة . دار التنوير للطباعة والنشر . لبنان .